النفوذ الإيراني الناعم
في القارة الإفريقية

د. السيد عوض عثمان

دكتوراه في العلوم السياسية

خبير في الشئون العربية والدولية

رئيس التحرير

م. حسن الرشيدي

hassan@arab-center.org

مدير التحرير

مصطفى شفيق علام

تدقيق لغوي

عبد العزيز مصطفى الشامي

إخراج فني

أحمد أبو الفتوح حسين

المركز العربي للدراسات الإنسانية

القاهرة ١٢ شارع رفاعة متفرع من

الخليفة المأمون - مصر الجديدة

www.arab-center.org

mail: info@arab-center.org

هاتف: ٢٤٥٣٥٤٢٢ ٢٠٢+

فاكس: ٢٤٥٢٢٨٠١ ٢٠٢+

نقال : ٠١٠٥١٢٥٩٥٦ ٢+

سلسلة دوليات

دورية نصف سنوية تصدر عن وحدة العلاقات الدولية بالمركز، تُعنَى بدراسة وتحليل التفاعلات الدولية الراهنة، واستراتيجيات القوى الكبرى الإقليمية والدولية إزاء الأمة الإسلامية، كما تُعنَى بالتأصيل المفاهيمي لحقل العلاقات الدولية من منظور إسلامي بما يمكن من فهم الواقع الدولي، وتراتبية القوى المختلفة في النظام الدولي، واستراتيجيات وسياسات هذه القوى، ودراسة النظم السياسية المختلفة وطبيعتها، والنظريات والأفكار السياسية التي تقوم عليها تلك النظم.

أهداف وحدة العلاقات الدولية بالمركز:

١- رفع مستوى الوعي السياسي لأبناء الأمة الإسلامية.

٢- تأسيس مدخل علمي منهاجي لدراسة العلاقات الدولية من منظور إسلامي.

٣- تحليل مخططات ومشاريع القوى الدولية والإقليمية التي تمس الأمة الإسلامية أو أحد مفرداتها على كافة المستويات.

الموزعون:

مصر: المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة : ١٢ شارع رفاعة، الخليفة المامون ـ مصر الجديدة ـ هاتف: ٢٤٥٣٥٤٢٢ فاكس: ٢٤٥٢٢٨٠١ الإمارات العربية المتحدة: شركة الإمارات للطباعة والنشر، دبي ص. ب ٦٠٤٩٩، هاتف: ٣٩١٦٥٠١، فاكس ٢٦٦٦١٢٦. سلطنة عمان: مؤسسة العطاء للتوزيع، ص. ب ٤٧٢ ـ العذيبة ١٣٠ ـ هاتف: ٢٤٤٩١٣٩٩ ـ فاكس: ٢٤٤٩٢٢٠٠. البحرين: مؤسسة الهلال لتوزيع الصحف ـ المنامة: ص. ب ٢٢٤ هاتف ٥٣٤٥٥٩ ـ ٥٣٤٥٦١، فاكس ٥٣١٢٨١. السعودية: الشركة الوطنية للتوزيع: هاتف: ٤٨٧١٤١٤ ـ فاكس: ٤٨٧١٤٦٠. السودان: الخرطوم، دار الريان للثقافة والنشر والتوزيع، هاتف: ٧٩٣٢٨٣ ـ فاكس: ٧٩٣٢٨٤ ـ ص. ب ١١١٦٦ الخرطوم. الأردن: انشركة الأردنية للتوزيع، عمان ص. ب ٣٧٥ هاتف: ٥٣٥٨٨٥٥، فاكس: ٥٣٣٧٧٣٣. قطر: دار الشرق للطباعة والنشر والتوزيع، الدوحة هاتف: ٤٥٥٧٨١٠ ـ ٤٥٥٧٨١١ ـ ٤٥٥٧٨١٢ ـ فاكس: ٤٥٥٧٨١٩. الكويت: شركة المجموعة الكويتية للنشر والتوزيع: ص. ب: ٢٩١٢٦ ـ الكويت رمز بريدي ١٣١٥٠ ـ هاتف ٢٤٠٥٣٢١ ـ ٢٤١٧٨١٠ ـ فاكس: ٢٤٧٨٠٩. المغرب: سوشبرس للتوزيع، الدار البيضاء، ش جمال بن أحمد ص. ب ١٣٦٨٣ ـ هاتف ٤٠٠٢٢٣ ـ فاكس: ٢٤٦٢٤٩. اليمن: دار القدس للنشر والتوزيع، صنعاء: ص. ب: ١١٧٧٦ الطريق الدائري الغربي أمام الجامعة القديمة، هاتف: ٢٠٦٤٦٧ - فاكس: ٤٠٥١٣٥.

رقم الإيداع: ٢٠٣٨١/ ٢٠١٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة سلسلة دوليات

تعد سلسلة «دوليات» أحدث إصدارات المركز العربي للدراسات الإنسانية، وتصدر السلسلة الجديدة عن وحدة العلاقات الدولية بالمركز، في إطار تحقيق الهدف العام للمركز، والمتمثل في بحث الخيارات الممكنة والسبل المتاحة أمام الأمة الإسلامية لكي تتبوأ مكانتها المأمولة في البيئة الدولية؛ بحيث تكون قادرة على مجابهة القوى والاستراتيجيات العالمية والإقليمية المستهدفة لمقدراتها، بل والعمل على الوصول بالأمة إلى مرتبة القوة الأولى على الساحة الدولية مستقبلاً: انطلاقًا من استحقاقات اللحظة الراهنة، لا استكبارًا أو تجبرًا أو عتوًا؛ بل أداء لمهمتها ورسالتها السامية التي كلفها الله عز وجل بها في الأرض.

حيث تعنى سلسلة «دوليات» بدراسة وتحليل التفاعلات الدولية الراهنة، واستراتيجيات القوى الكبرى الإقليمية والدولية إزاء الأمة الإسلامية، كما تعنى أيضًا بالتأصيل المفاهيمي والمنهاجي لحقل العلاقات الدولية وتطوراته المعاصرة من منظور قيمي إسلامي جامع بما يُمكِّن أبناء الأمة من فهم الواقع الدولي الذي يعيشون فيه، وتراتبية القوى المختلفة في النظام الدولي، والإحاطة باستراتيجيات وسياسات هذه القوى، وأثرها على واقع ومستقبل الأمة، وكذلك دراسة النظم السياسية المختلفة وطبيعتها، والنظريات والأفكار والاتجاهات السياسية التي تقوم عليها تلك النظم؛

بما يعمل على توسيع مدارك القارئ غير المتخصص سياسيًا، وتزويد المتخصصين والمعنيين بالعمل السياسي، وكذلك صانعي القرار في العالم العربي والإسلامي بتحليلات سياسية وافية تلتزم بالأطر العلمية والمنهاجية وفق رؤية سياسية شاملة تنطلق من جوهر الإسلام وحقيقته التي تستهدف الأخرة ولا تنسى نصيبها من الدنيا.

وتسعى سلسلة دوليات إلى تحقيق جملة من الأهداف لعل أهمها؛ رفع مستوى الوعي السياسي لأبناء الأمة الإسلامية، والتأسيس لمدخل علمي منهاجي لدراسة العلاقات الدولية من منظور إسلامي، وتحليل مخططات ومشاريع القوى الدولية والإقليمية التي تمس الأمة الإسلامية أو أحد مفرداتها على كافة المستويات، إضافة إلى متابعة المستجدات الآنية لتفاعلات العلاقات الدولية، والعمل على استشراف آفاقها؛ وفقًا لاقترابات مناهج الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية.

وذلك من خلال أربعة مستويات متسقة ومتدرجة، وهي: رصد وتحليل التطورات في حقل العلاقات الدولية على المستويين التنظيري والممارساتي، وتحليل الأحداث والتفاعلات الدولية الجارية بشكل علمي منهاجي يعتمد المناهج التفسيرية، والتطلع إلى أفق التفاعلات الدولية والإقليمية، ومحاولة استشراف مساراتها المستقبلية، وطرح الخيارات الممكنة والبدائل الاستراتيجية التي يمكن تبنيها من قبل الأمة الإسلامية للتعاطي مع التفاعلات الدولية العالمية والإقليمية التي تلقي بظلالها على واقع الأمة ومستقبلها.

المقدمة

تتوافر للمراقب السياســـي إمكانية رصد حقيقة تصاعد حجم النفوذ الإيراني في القارة السمراء الواعدة، رغم كونه في طور النشوء، وحديث العهد بالمقارنة بغيره من النماذج الأخرى، في ضوء مساع حثيثة، مخططة ومبرمجة، بل ومؤسسية، لوضع موطئ قدم، وكثمرة حصاد لتعزيز الوجود السياســـي والاســـتراتيجي، والاقتصادي، والمذهبي، والاســـتثماري في هذه القارة، في ســـياق التوجهات الرئيســـة للسياسة الخارجيـــة الإيرانية، وطبيعة التوجه الاســـتراتيجي الإيراني صـــوب بناء تحالفات إقليمية، ودولية، تشمل معظم مناطق العالم غير الغربي، في آسيا وأمريكا اللاتينية، وإفريقيا.

وباتت محورية الاهتمام بإفريقيا، بأقاليمها المختلفة، علامة بارزة في عملية صياغة السياسة الخارجية الإيرانية، لتحقيق جملة من الأهداف المتداخلة، والمتشابكة، ولتوكيد الحضور الإيراني وسط مزاحمات وتنافسات، إقليمية، ودولية.

ويمكن القـــول بأن الاهتمـــام الإيراني بالقارة يعـــود إلى عقدي الستينيات، والســـبعينيات من القرن الفائت، حين شرعت إيران، أثناء فترة حكم الشـــاه، وعقب استقلال الدول الإفريقية، في إقامة علاقات دبلوماســـية مع دول القارة. وقد ارتبط دور إيران بطبيعة مكانتها ضمن النســـق الذي توجد ضمنه: فقد كانت في فترة حكم الشاه، تقوم بدور الـ«تابع» للسياســـة الخارجية الأمريكية، وأيضًا بدور الـ«وكيل» لأمريكا في الشرق الأوسط. وانتهى هذا الدور بسقوط الشاه، وأصبحت الدولة الإيرانية تتبنى دور المدافع عن العقيدة، الناشـــط المستقل عن الأحلاف العالمية، وقاعدة الثورة الإيرانية العالمية.[1]

(١) سليم الحجار، السياسة الخارجية الإيرانية: الأدوار والأهداف والاستراتيجيات، منتديات الفكر القومي العربي، ٢٠/١/ ٢٠٠٧م.

غيـــر أنه بعد قيام الثورة الإيرانية الإيرانية، في عام ١٩٧٩م، وإعلان الجمهورية الإســـلامية في إيـــران، تراجعت في الســـنوات التالية للثورة العلاقـــات الإيرانية - الإفريقية، نتيجة الاضطرابات التي أعقبت الثورة، ومحاولات إكسابها الشرعية، وحمايتها من الانتكاسة، والمؤامرات الداخلية والخارجية، لما تعنيه وتجسده هوية وطبيعة هذه الثورة، من ناحية أخرى، يعزى هذا التراجع إلى انشـــغال الجمهورية الإسلامية الوليدة في حربها مع العراق، من عام ١٩٨٠ - ١٩٨٨م.(١)

بيد أنه مع بداية التســـعينيات، شـــهدت عودة الاهتمام الإيراني مرة أخـــرى بالقارة الإفريقية، كما برز الحرص على تشـــكيل «لجنة إفريقيا»، ضمن بنية، وهيكلية وزارة الخارجية الإيرانية، كإطار مؤسســـي، وكخطوة مهمة في مســـار تحقيق الأهداف المرجوة، والمنشـــودة من العلاقات مع القارة الواعدة. ثم تكلل ذلك بتعيين نائب لوزير الخارجية لشئون إفريقيا، يعنى بتوثيق وترقيـــة هذه العلاقات. وعلى الصعيـــد الاقتصادي والتجاري، تم إنشـــاء «منظمة تطوير التجارة مع الدول العربيـــة والإفريقية»، والتي عقدت في شـــهر مايو ٢٠٠٩م، ندوة لتعاون إيران - إفريقيا، وحسب ما صرح به الأمين العام لهذه المنظمة، حســـين حسيني، فإن إيران قد بلورت خطة تشتمل على ٤٨ مشروعًا لتوســـيع العلاقات مع الـــدول الإفريقية. وكانت إيران قـــد عقدت، في فبراير من عـــام ٢٠٠٧م، مؤتمرًا مماثلاً، انصب على الإمكانيـــات التجارية القائمة بين إيران وإفريقيا.(٢)

---

(١) أحمد حسين الشيمي، إفريقيا.. معبر إيران إلى قوة إقليمية؟:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1203757945195&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout#ixzz0ms8GsifD

(٢) أحمد الغريب، في أحدث دراسة استخباراتية إسرائيلية: المارد الإيراني يتوحش في إفريقيا بلا رادع، جريدة الرؤية ، ٢٠٠٩/٨/٢٣٠م، نقلاً عن موقع:
www.arrouiah.com

ومما لـــه صلة، تتبدى دلالة جولـــة الرئيس الإيراني الســـابق، محمد خاتمي، لســـبع دول إفريقية، في يناير ٢٠٠٥م، والتي تعد النواة الحقيقية الأهم في الانفتاح علـــى العالم، منذ تولى الرئيس خاتمي الرئاســـة في عام ١٩٩٧م، وللإعلان عن دور فاعل لإيران في إفريقيا، على رأس وفد رفيع المســـتوى. ويعتبر كثير من الخبراء أن هذه الزيارة مثّلت المنعطف الأبرز في التعاون الثنائي بين إيران وإفريقيا، وتحســـين العلاقات بين الطرفين وتنميتها، ووضعها في مســـارها الطبيعي، وتعزيز القواســـم المشتركة لمواجهة المتغيرات، والتحديات الإقليمية، والدولية، خاصة مع تزايد الإدراك الإيراني لحقيقة أن القارة الســـمراء بمقدورها أن تمثل لها بوابة الخروج الحر نحو العالـــم عبر المياه الدولية، وتوفر لها محطـــات تجارية، وغير تجارية على المحيطين الهندي، والأطلنطي.(١)

وتزايدت حدة التحذيرات بشأن خطورة الأنشطة الإيرانية في القارة الإفريقية، والتي تفاقمت في ولايتي الرئيس محمود أحمدي نجاد، والذي يضع القارة السمراء على رأس قائمة أولوياته، وتحظى بأفضلية، وتشكل مركزًا مهمًا في سياسته الخارجية الطموحة، ويبذل جهودًا مضنية من أجل ترسيخ الوجود الإيراني فيها، خاصة بســـبب كونها أغنى وأكثر القارات ثراء، ولـــذا فإنه يتوجب على بلاده العمل على توســـيع رقعة التعاون معها، وذلك عبر التحرك على عدة جبهات،. وفي هذا السياق، يبدو الحرص على لقاءات القمة، وتكثيف الاتصالات، والزيارات المتبادلة.

١- أهمية الدراسة:

تحاول هذه الدراســـة معالجة النفوذ الإيراني الناعم في إفريقيا، وبيان حجم هذا النفوذ في عموم القارة، ومناطقها المختلفة، وكيفية تجسيده بصورة مرحلية ومؤسســـية، وإلقـــاء مزيد من الضوء حولـــه، والتنبيه على مخاطره

(١) شريف شعبان مبروك، جولة خاتمي وتفعيل العلاقات الإيرانية – الإفريقية، مختارات إيرانية، العدد ٥٦، مارس ٢٠٠٥م، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص ٩٩.

وتحدياته، وانعكاساته الراهنة والمستقبلية، وتهديداته المباشرة التي تنال من أسس الأمن القومي الإسلامي والعربي في صياغاته الكلية، وفي امتداداته الإفريقية، سـواء لجهة اختراقه للنظم الأمنيـة والإقليمية الخاصة بالقرن الإفريقـي، في ضوء اختراقـات القوى الدولية والإقليمية، وما تسـتهدفه إيران والكيان الصهيوني من مسـعى إشـعال وتفجير الخلاف بين دول المنبـع والمصب لحوض النيل، ومحاولة تفجير مناطق الأطراف للنظام الإقليمي العربي في إفريقيا، بما يعنيه كل ذلك من استهداف المصالح العربية فـي العمق الإفريقـي، وبالتالي لفت الانتبـاه لخطورة هذا النفوذ الآخذ في التزايد، بما يمكن من تحديد سـبل وآليات مواجهته، خاصـة في ضوء محدودية الكتابات العلمية المعمقة، والتراكم المعرفي والمعلوماتي، وندرة المصادر الأصلية، والتي فرضت على الباحث المزيد من الجهد، وإبراز حقيقة تنوع وتكاملية الأدوات، والوسائل المستخدمة لتنفيذ وتجسيد ما تستهدفه الدبلوماسية الإيرانية في القارة.

٢- تساؤلات الدراسة:

تنطلق هذه الدراسـة من تسـاؤل رئيس يتعلق بكيفية تمكن الدبلوماسية الإيرانية، وفي زمن وجيز، نسـبيًا، من تحقيق هذا النفوذ المتنامي، والمرشـح لمزيد من التزايد في الفترة المقبلة. بعبارة أخرى يمكن صياغة هذا التسـاؤل في صورة فرضية الدراسـة: هل تمثل سياسـة «القوة الناعمة» – على النحو الذي سـيرد إيضاحه – أي المساعدات التنموية التي تقدمها للدول الإفريقية، ولكسب عقول وقلوب الأفارقة، «المتغير المستقل» في أغلب الأحيان الذي وظّفته السياسـة الخارجية الإيرانية، في تحقيق النفوذ والمكانة، والعلاقات الوطيدة مـع معظم دول القارة، بينما تمثل الاعتبارات السياسـية والمذهبية والتجارية والأمنية «المتغير التابع»، الذي تولد وتدعم بفعل مخرجات المتغير المستقل.

وإذا كانت هذه الفرضية صحيحة، على نحو ما ستكشـف عنه الدراسة،

فإن ثمة أسئلة فرعية تطرح نفسها، وفي الصدارة منها، أين موقع الدعوة للتشيع في تفسير النفوذ الإيراني محل البحث؟ وهل هو هدف مركزي؟ أم نتيجة متولدة عن المتغير المستقل، والتوافق في المصالح الاقتصادية والسياسية والعسكرية وغيرها؟ وهل كانت الدبلوماسية الإيرانية تدرك خصوصية كيفية التعامل مع كل دولة إفريقية، في ضوء مدخلات هذا التعامل، ثم مخرجاته، وتغذيته المعادة؟

وعلى سبيل المثال، هل تعاملت السياسة الخارجية الإيرانية مع كتلة الدول العربية الإفريقية بذات الأسلوب السياسي والمذهبي الذي تتعامل به مع بقية البلدان الإفريقية؟ وهل كان ذلك مقرونًا ببعض المشكلات الحادة، والسياق العام للعلاقات العربية - الإيرانية وتعقيداتها؟

وفي ضوء ما سوف يكشف عنه التحليل المقارن للنفوذين الإيراني والصهيوني في القارة الإفريقية، ومحاولة السياسة الخارجية الإيرانية الاستفادة من الخبرة الصهيونية، وأدواتها وآلياتها، وتوظيف كلاهما لسياسة القوة الناعمة في اختراق الدول الإفريقية، فالتساؤل يتعلق بطبيعة المصالح: هل تتلاقى بصورة مباشرة، أو غير مباشرة؟ هل تتصادم بفعل اختلاف الدوافع لكلاهما؟ وكيف يديران الصراع حول المصالح المهمة في المناطق الحيوية من القارة، خاصة في غرب، وشرق القارة؟

٣- خطة الدراسة:

يتكون الإطار العام للدراسة من:

مقدمة منهاجية عامة.

الفصل الأول: خريطة النفوذ الإيراني في القارة الإفريقية.

المبحث الأول: النفوذ الإيراني في منطقة الحزام الإسلامي في غرب إفريقيا.

المبحث الثاني: النفوذ الإيراني في منطقة شرق إفريقيا وحوض النيل.

المبحث الثالث: النفوذ الإيراني في الجنوب الإفريقي وشمال إفريقيا.

الفصل الثاني: مداخل وأدوات وأهداف التغلغل الإيراني في إفريقيا.
المبحث الأول: إيران ودبلوماسية القوة الناعمة.. المساعدات التنموية.
المبحث الثاني: إيران ودبلوماسية النفط ودعم العلاقات التجارية والاقتصادية.
المبحث الثالث: الأداة المذهبية وحصاد التمدد الشيعي.
الفصل الثالث: مخاطر النفوذ الإيراني في إفريقيا على الأمة العربية والإسلامية
رؤية ختامية : آليات ووسائل مجابهة النفوذ الإيراني في إفريقيا.
الهوامش والمصادر.

الإطار الزمني للدراسة:

يتحدد النطاق الزمني للدراسة في الفترة ما بعد قيام الثورة الإيرانية في إيران، أي من عام ١٩٧٩م، وحتى عام ٢٠١٠م، أي قرابة ثلاثة عقود، لإبراز التحولات في السياسة الخارجية الإيرانية، من محاولة تصدير مبادئ الثورة الإيرانية والنموذج الإيراني عالميًا، وانعكاسات ذلك على العلاقات الإيرانية - الإفريقية، ومواطن النجاح والفشل في ذلك. ثم وضعية انفتاح نظام الرئيس محمد خاتمي، وصياغة علاقات جديدة لا تفرض بالضرورة التدخل في الشئون الداخلية لأي بلد، والتعايش السلمي، والحوار بين الحضارات، رغم أهمية نشر وتمدد المذهب الشيعي، ولكن الانفتاح على العالم بطريقة برجماتية متحررة إلى حد ما من القيود الأيديولوجية.

التعريف بمصطلحات البحث:

١- سياسة القوة الناعمة:

ويقصد بها أنه في حالة عدم كون الدولة ليست قوة عظمى ذات قدرات عسكرية واقتصادية كبيرة، وتريد جذب الاهتمام والتأييد الدولي لنموذجها، يمكنها الاستعاضة عن استخدام القوة المسلحة بدبلوماسية القوة الناعمة، أي سياسة

المساعدات التنموية كتطبيق عملي لهذا المفهوم، وتسويق نموذجها وخبراتها؛ حيث إن معظم الدول الإفريقية التي دخلت في علاقات دبلوماسية مع إيران، قد استفادت، بشكل أو بآخر، من هذه المساعدات التنموية والفنية وتدريب العديد من الدارسين والطلاب الأفارقة في المراكز العلمية والتدريبية المختلفة في إيران.

٢- الاعتبارات الاقتصادية والتجارية:

تشكل محددًا مهمًا في تحديد أهمية القارة وموقعها من دوائر اهتمام السياسة الخارجية الإيرانية. ولإيران في إفريقيا أهداف اقتصادية ليست بخافية على أحد، ومن بين ذلك الحفاظ - عبر علاقات طهران بالدول الإفريقية النفطية، ذات الثقل النفطي - على أسعار النفط، وتفعيل «منظمة أوبك»، لتعبر قراراتها عن الدول المنتجة، وليس المستهلكة فقط، كما لإيران في الوقت ذاته رغبة في الانفتاح الاقتصادي، وجذب الاستثمارات الإفريقية إليها، وتعزيز التبادل التجاري، والاتفاق على التنسيق في استكشاف الموارد الاقتصادية، في ظل احتفاظ القارة الإفريقية باحتياطيات ضخمة من المواد الخام الطبيعية، خاصة الألماس، واليورانيوم، كما أن القارة سوق مواتية لتسويق المنتجات الإيرانية.

٣- الاعتبارات السياسية:

في الفترة التي أعقبت قيام الثورة الإيرانية، يمكن رصد أنه إلى جانب الأسباب، والمحددات الدينية، والمذهبية، هناك أهداف أخرى، تتمثل في المزاوجة والتداخل، وخاصة، وأنه على خلفية تخلي إيران في سياستها الخارجية عن حالة الانعزال، والتمرد على التبعية، غدت تتبنى عددًا من الأهداف، والأدوار، في سياستها الخارجية، لجهة الحفاظ على سيادتها، وتأمين أمنها، في مواجهة التحديات الخارجية. ومن منطلق القناعة لحقيقة أنها أصبحت قوة إقليمية لا يُستهان بها، نجدها تارة تسعى للقيام بدور المدافع عن العقيدة، وتارة أخرى تقود المعسكر الرافض لهيمنة القوى العظمى، ومرات ومرات تنشط في إقليمها وجوارها الجغرافي لإثبات

وجودها، وفي كل الحالات، فقد كانت تعتبر نفسـها قاعدة الانطلاق للثورة الإسلامية العالمية. (١)

كما تشعبت المصالح الإيرانية، وأبعاد تداخلها، وربما تصادمها مع مصالح العديد من القوى الأخرى. وبالتخصيص على القارة السمراء، تبدت الرغبة الإيرانية في مسعى الدفاع عن مصالحها الواعدة، عبر امتلاك شبكة جيدة من العلاقات، خاصة تعزيز العلاقات الإيرانية مع بعض الدول الإفريقية المعادية للوجود الأمريكي في إفريقيا، ورزمة محكمة من الأوراق المهمة، وكسب تأييد الدول الإفريقية للمواقف الإيرانية، لاسيما أحقيتها في امتلاك تكنولوجيا نووية سلمية، ومسعى لعب دور يتجاوز الإطار القومي بل الإقليمي، الأمر الذي يساعدها على امتلاك العديد من الأدوات، التي تتيح لها المساومة في مواجهة الضغوط الدولية المتزايدة والملحة، عبر بناء عدة محاور تؤثر في إعادة تشكيل توازنات القوى، في محاولة للخروج من الحصار المفروض عليها، والبحث عن المساندة السياسية على صعيد المنظمات الدولية في مواجهة الضغوط التي تُمَارس ضدها دوليًا.(٢)

٤- الاعتبارات الجيو- استراتيجية والأمنية:

تحرص السياسة الخارجية الإيرانية على تأمين الحصول على مواطئ أقدام لها في عديد من مناطق القارة، خاصة البحر الأحمر، والقرن الإفريقي، بغية تأمين حركة الملاحة والتجارة الإيرانية من جهة، ومواجهة الانتشار المكثف للحشود العسكرية الأمريكية، والغربية: البرية، والبحرية في المنطقة، التي تهدد قياداتها السياسية بحرب ضد إيران.

والثابت أن إيران توفرت لها قدرة ومهارة فائقة في استثمار الجغرافية

(١) أحمد حسين الشيمي، إفريقيا.. معبر إيران إلى قوة إقليمية؟ مرجع سابق.

(٢) لمزيد من التفاصيل، راجع: د. محمود أبو العينين (محرر)، التقرير الاستراتيجي الإفريقي ٢٠٠٧- ٢٠٠٨م، مركز البحوث الإفريقية، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٨م، ص ٦٣٢ - ٦٤٥.

السياســـية، بطريقة مجدية اســـتراتيجيًا، لجهة الضغط على خصومها في العديد مـــن المناطق الجغرافية الرخوة،[1] ونقل المعركة الحالية، خاصة مع الولايات المتحدة، والكيان الصهيوني، بعيدًا عن الأراضي الإيرانية. ومن هنا تتبدى دلالات التوجه نحو إفريقيا.

وعلـــت أصوات بالفعل في القارة (في زيمبابوي تحديـــدًا) تطالب بالتقارب مع إيران، وبالتقارب بشـــكل عام بين دول الشـــرق والجنوب، كما تتقارب دول الشـــمال والغرب، على اعتبار أن التعاون المتبادل، سيســـمح للطرفين بتشـــكيل جبهة في وجه العدو المشترك، أي جبهة مناوئة للاستعمار.

٥- تصدير مبادئ الثورة الإيرانية:

فـــي أعقاب الثورة الإيرانية عام ١٩٧٨م، وإعلان الجمهورية الإســـلامية، في سياق إقليمي ودولي، ارتأت السياســـة الخارجية الإيرانية حتمية تصدير النموذج الإيراني وأفكار الثورة الخمينية بصورة أممية، وصادفت في ذلك عدة عراقيـــل وصعوبات. بيد أنه، ولجملة من الأســـباب، لم يعد هذا المفهوم يحتل موقع الصـــدارة في التنفيذ العملي، وتم التوافق على صياغة العلاقات الدولية لإيران على قاعدة المصالح المتبادلة، وحســـن الجوار، والتعاون المشترك.

٦- البعد المذهبي:

وتزايـــدت أهميتـــه، دون أن يكـــون هدفًا مركزيًـــا لعلاقات إيران الخارجية، وتوظيف كل الفرص المتاحة لتمدد المذهب الشـــيعي، بصورة مباشرة، أو غير مباشرة.

الدراسات السابقة في موضوع البحث:

في حدود ما يتوافر للباحث من معلومـــات، تفتقر المكتبة العربية،

(١) دياري صالح مجيد، القارة الإفريقية والتنافس الإيراني الأمريكي، موقع الحوار المتمدن، ٢٠١٠/٣/١٣م

تكاد تخلو من دراسات ومؤلفات علمية بشأن موضوع الدراسة، وكذلك صعوبة المصادر الأصلية، ممـــا فرض على الباحث صعوبات جمة في إعداد الدراسة.

منهاجية الدراسة:

وللوفاء بمجمل هذه المستهدفات، يستخدم الباحث في هذه الدراسة، منهاجية التحليل النظمي approch systematic؛ حيث دراسة مدخلات imputs السياســـة الإيرانية في القارة الإفريقية، ومخرجاتها outputs في القـــارة، ومدى تفاعل نظام السياســـة الخارجية بهذه المدخلات، ومـــا ينتج عن هذا التفاعل من مخرجات، ثـــم وضعية التغذية المعادة feedback، ويعتقد الباحث أن هذا المنهج أنســـب لطبيعة الدراسة، من حيث دراســـة، وتحليل مدى تفاعل المدخلات من سياسية، واقتصادية، ومذهبية، في التأثير على صنع، وتوجهات، وأدوات، وآليات السياسة الخارجية الإيرانية في القارة الســـمراء، ذات الأهمية والخصوصية الجيو-استراتيجية والاقتصادية والسياســـية، في ضوء وضعية التكالـــب، والتزاحم، والتنافس بـــين قوى دولية، وإقليمية عديدة، خاصة في مرحلـــة ما بعد انتهاء القطبية الثنائية في بنية النظام الدولي، خاصة بعد انفراد الولايات المتحدة بالهيمنة، والسيطرة، كقطب أوحد، وتفاقم العداء مع الجمهورية الإسلامية في إيران، ومن ثَم مخرجات الرغبة في كســـب أصدقاء جدد لدعـــم المواقف الإيرانية، ونقل حلبة الصراع، والمصالح الاقتصادية، وتمدد المذهب الشيعي، وكسب أوراق جديد في لعبة المنافسة والنفوذ.

كما يتولى هذا المنهج معالجة التساؤلات حول بدايات الاهتمام الإيراني بالقارة، ومكانته في الاستراتيجية الإيرانية، ومراحل تطوره، وخصوصية القارة وموقعها من دوائر اهتمام السياســـة الخارجية، ودلالات تواجد دائرة إفريقيا في بنية وهيكلية

تواجد دائرة إفريقيا في بنية وهيكلية الخارجية الإيرانية، وحصاد النفوذ الإيراني في القارة، ومدى الاستفادة من خبرات دول إقليمية في التغلغل، لاسيما الكيان الصهيوني، وتركيا. لإيجاد مداخل، وأدوات تتيح معادلة هذا التغلغل، خاصة مع تنامي دور ومكانة إيران كقوة إقليمية كبرى. والسعي والطموح للبرنامج النووي الإيراني. سواء في صورته السلمية. أو حتى احتمالية أن يكون لأغراض عسكرية، وما يمكن أن يعنيه ذلك من تبدلات في المعادلات السياسية. والأمنية، ومردوده على الأمة العربية والإسلامية من مخاطر وتحديات، وما تستوجبه من وسائل وآليات للمواجهة، ودرء المخاطر. في ضوء وضعية حالة السلبية. والوهن. وغياب الاستراتيجية الفاعلة. والمؤثرة. والحضور للدبلوماسية العربية. وكيفية معاودة تكثيف هذا الحضور. والتواجد، على مختلف الأصعدة.

ورغبة في تكاملية التحليل. يستعين الباحث بمنهج التحليل المقارن، خاصة مع دول عظمى. كالولايات المتحدة والصين، والهند، ودول إقليمية، مثل الدولة العبرية. وتركيا. في بعض الموضوعات: لإبراز القواسم المشتركة، والاستفادة الإيرانية من تجارب سابقة.

الفصل الأول

خريطة النفوذ الإيراني في القارة الإفريقية

ويستهدف الباحث من مباحث هذا الفصل، اختبار فرضية الدراسة، والوقوف على موقع سياسة القوة الناعمة من أولويات السياسة الخارجية الإيرانية، عبر تقديم المساعدات للدول الإفريقية، خاصة تلك التي تعاني من مشكلات اقتصادية واجتماعية حادة، والتركيز على القضايا وثيقة الصلة بالحياة اليومية للأفارقة وبمستقبلهم، مثل قضايا التنمية ومحاربة الفقر. ومردود ذلك في خلق درجة عالية من التقبل الإفريقي للدور الإيراني في القارة، وبروزها عن أي أبعاد أخرى، لاسيما منذ فترة الرئيس محمد خاتمي، رغم المخاوف لدى كثير من الدول الإفريقية من ارتباط النشاط التنموي، والعلاقات الاقتصادية الإيرانية بمحاولات إيران لتصدير مبادئ الثورة، أو نشر المذهب الشيعي بين المسلمين فيها.

المبحث الأول

النفوذ الإيراني
في منطقة الحزام الإسلامي في غرب إفريقيا

يمتـــد إقليم غرب إفريقيا، جغرافيًا، مـــن موريتانيا غربًا وحتى النيجر شرقًا، ومن موريتانيا شـــمالاً، وحتى ليبريا جنوبًا، ومن ليبيريا غربًا، حتى نيجيريا. ويضم ١٦ دولة هي: مالي، نيجيريا، غانا، النيجر، بوركينا فاســـو، ســـاحل العاج، موريتانيا ، غينيا، جامبيا، بنين، توجو، ليبيريا، ســـيراليون، السنغال، الرأس الأخضر، غينيا بيساو. ويحد هذا الإقليم من الشرق تشاد والكاميـــرون، بينما يحده المحيط الأطلنطي مـــن الغرب والجنوب، والجزائر وليبيا من الشـــمال. ووفقًا لهذا التحديد أصبح للإقليـــم تأثير واضح على حركة التجارة الدولية. وبالنظر لمحاولات إيران والكيان الصهيوني السيطرة على الممرات المائية، فإن هذا الإقليم يعـــد جاذبًا للتحركات الصهيونيـــة والإيرانية لمواجهة التهديدات البحرية التي يمكن أن تأتي عبر سواحل الأطلنطي.

ومن الناحية الاقتصادية، فقد شـــكّل الإقليم مســـرحًا للتنافس الدولي، خلال الســـنوات القليلة الماضية، مع تنامي الاكتشـــافات البترولية، وجودة المنتج النفطي الذي يتميز بنقائه، ورخص ســـعره، وســـهولة شـــحنه، مما أدى إلى تصارع القوى الكبرى على الاســـتحواذ على بتـــرول الإقليم، وخاصة الـــدول الغربية، والولايات المتحدة والصين، وكذلك إيران والكيان الصهيوني.

كمـــا يحتوي الإقليم علـــى مجموعة من الثـــروات الطبيعية، خاصة الألماس والذهب والنحاس، فضلاً عن المواد المعدنية، خاصة اليورانيوم، والتي تُســـتخدم

في الصناعات الثقيلة والنووية. واستفادت إيران من خصائص محددة في الإقليم لتدعيم علاقاتها مع دوله، وفي القلب منها، وبصورة كبيرة، من كون إقليم غرب إفريقيا يمثل كتلة إسلامية في القارة الإفريقية؛ حيث الإسلام هو الدين الرسمي لأغلبية السكان، بالنظر إلى أن عدد سكان هذا الإقليم، يقدر بنحو ٢٥٧ مليون نسمة. بينهم ١٦١ مليون نسمة من المسلمين، أي قرابة ٦٢,٧٪؛ حيث يزيد السكان المسلمون عن ٥٠٪، من إجمالي سكان ١١ دولة في غرب إفريقيا، ويصلون إلى نسبة ١٠٠٪ من إجمالي تعداد السكان في موريتانيا، وتوجو، في حين تبلغ نسبة المسلمين في السنغال ٩٥٪، وفي مالي وجامبيا ٩٠٪، وفي غينيا ٨٥٪، أما النيجر فتصل نسبتهم إلى ٨٠٪.(١)

وبالتالي يرى الباحث أن هذا الإقليم يمثل بيئة خصبة لنشر التشيع، كما أن الكثافة الإسلامية المرتفعة تسمح بالتعاطف مع إيران، كونها دولة إسلامية، وعضوًا في منظمة المؤتمر الإسلامي، مع بعض دول الإقليم. يضاف إلى هذا ما يعانيه مسلمو الإقليم من تحديات أهمها: عمليات التنصير التي تتم تحت وطأة الفقر، وانتشار الفرق الضالة: كالقاديانية، والماسونية، والبهائية.

وفى ضوء كل ذلك، تقيم إيران علاقات اقتصادية متميزة مع دول الغرب الإفريقي، وتلقى السلع الإيرانية قبولاً ورواجًا في تلك الأسواق، لرخص ثمنها. كما تصدر تلك الدول بعض المنتجات التعدينية، والزراعية، إلى السوق الإيرانية.

ويرى الباحث أن دول الغرب الإفريقي تحتل، خاصة: نيجيريا، والسنغال، ومالي، مرتبة متقدمة في العلاقات التجارية التي تربط إيران بالقارة الإفريقية. كما تبرز أهمية دول غرب إفريقيا في الإدراك السياسي الإيراني من عدة زوايا.

(١) أميرة محمد عبد الحليم، غرب إفريقيا ساحة للمواجهة بين إيران وإسرائيل، مختارات إيرانية، عدد ١١٤، يناير ٢٠١٠م، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص ٩١.

وعطفًا على ما سبق بيانه، تبرز أهمية النفط، وما يسمى في الأدبيات السياسية بأمن النفط خاصة، وفي ضوء مسعى الولايات المتحدة بصفة خاصة، والدول الأوروبية عامة، في سياق أمن الطاقة، لفك ارتباط عملية اعتمادها على نفط الشرق الأوسط، ورغبة إيران في التأكيد على تفويت الفرصة على الولايات المتحدة بهذا الخصوص، خاصة مع تصاعد الرغبة الأمريكية في إيجاد مزود آخر للنفط، يمكن له أن يعوضها عن نفط الشرق الأوسط، في حال اندلاع الصراع في هذه المنطقة، وما يهدد به مثل هذا السيناريو من إمكانية التأثير سلبًا على الاقتصاد الأمريكي، واقتصاد بقية الدول الصناعية الحليفة لها، خاصة في أوروبا.[١]

من ثم أهمية أي منطقة جديدة لاكتشاف النفط، أو لوجود ثروات واعدة، مثلما حال القارة السمراء، وبالتالي تبرز أهميتها كمنطقة تنافس استراتيجي بين الولايات المتحدة، والدول المناوئة لها. وبالتبعية، تحرص القيادة الإيرانية على توثيق العلاقات مع دول هذا الإقليم.

وعليه تتبدى أهمية ودلالة الجولة التي قام بها الرئيس الإيراني محمد خاتمي، في ١٣ يناير ٢٠٠٥م، واستمرت لمدة عشرة أيام، لسبع دول منتقاة من القارة، منها خمس دول في غرب إفريقيا، كحلقة جديدة في سلسلة محاولات إعادة تفعيل السياسة الخارجية الإيرانية في إفريقيا، والانطلاق نحو آفاق جديدة في القارة.[٢]

وفي السياق ذاته، كانت زيارة الرئيس الإيراني أحمدي نجاد، لكل من السنغال وجامبيا، والتي جاءت متزامنة مع تصاعد الانتقادات الدولية للملف النووي الإيراني، لتوضيح المكانة التي تحتلها إفريقيا ضمن منظومة المصالح الإيرانية

(١) دياري صالح مجيد، القارة الإفريقية والتنافس الإيراني- الأمريكي، مرجع سابق.

(٢) أيمن السيد شبانة، السياسة الإيرانية في إفريقيا: آفاق جديدة، السياسة الدولية، العدد ١٦٠، أبريل ٢٠٠٥م، مؤسسة الأهرام، القاهرة.

الدولية، والتحركات الإيرانية لاستثمار هذه المكانة، وخاصة في أوقات الأزمات، وفي ظل سعي إيراني حثيث للتواجد، وبكثافة في الدول التي يمكن استخدامها كمراكز للهجوم على إيران، أو الدول المناوئة للقوى الغربية، والتي يسهل استقطابها، وتوجيه تفاعلاتها الخارجية، بما يخدم المصالح الإيرانية.

ويرى الباحث أنه في ظل تواجد قوى في الإقليم، ترى أن الاستنزاف الغربي لموارد الإقليم، عامل مهدد لأمن واستقرار دوله وشعوبه، أصبح إقليم غرب إفريقيا، بكل مقوماته، وخصائصه، منطقة جذب للتحركات الإيرانية. خاصة في ظل استخدام إيران لمنهج في التعامل مع دول الإقليم يختلف عن القوى الغربية، التي تركز على الجوانب الاقتصادية في معظم تعاملاتها مع هذه الدول، في حين لا تنظر إيران إلى الإقليم باعتباره مخزنًا للموارد فقط، بل تحاول استثمار كل ما تراه مناسبًا لتحقيق أهدافها العالمية، فضلاً عن حاجة إيران لدعم دول الإقليم أمام المجتمع الدولي، فإن إيران حاولت الاستفادة من الخصائص الديمغرافية، والدينية، والجغرافية، لغرب إفريقيا في تحقيق بعض أهدافها السياسية، والمذهبية.

ويرى الباحث، وعلى خلفية الهدف الحاكم للسياسة الخارجية، والمتمثل في المنافسة على كسب الحلفاء في مناطق عديدة من العالم، فقد اصطدمت التحركات الإيرانية في الإقليم مع الكيان الصهيوني. وعلى الرغم من اختلاف الأهداف التي تسعى كل من إيران والدولة العبرية إلى تحقيقها من خلال تدعيم نفوذها في غرب إفريقيا، فالعداء المعلن بين الدولتين، ومحاولات كل منهما لضرب مصالح الآخر في أي منطقة من العالم، ومجمل مكونات أهمية الإقليم، جعلت الدولتين تلتقيان، بصورة غير مباشرة، ودون ترتيب مسبق، في تعاملهما مع دوله حول مجموعة من القضايا، بل استخدمت الدولتان أدوات مشابهة لتنفيذ أهدافها في الإقليم، خاصة دبلوماسية القوة الناعمة، وزيادة الاختراق

والتغلغل في دوله.[١]

ومما لا شك فيه أن إيران في سعيها لتنمية علاقاتها بالقارة الإفريقية، خاصة غربها، لا تبدأ من فراغ، فبالإضافة للمصالح المشتركة الآنية بين إيران وإفريقيا، توجد العديد من القواسم المشتركة، التي تساعد على نمو العلاقات؛ حيث يشكل الإسلام أرضية، وقاسمًا مشتركًا بين الطرفين، بالنظر إلى أن القارة الإفريقية تُعد مركزًا للإسلام، فهي القارة الوحيدة ذات الأغلبية المسلمة، وعليه تسعى إيران إلى دعم علاقاتها ببعض الدول الإفريقية، عن طريق العضوية المشتركة في منظمة المؤتمر الإسلامي، وكذلك المعاناة المشتركة من سيطرة الأجانب، وتدخلهم في شئون البلاد، وكلاهما يواجه في الوقت الحاضر أجندات خارجية، وغيرها.[٢]

وللدلالة على أن التعاون المشترك لا يبدأ من نقطة الصفر، فهناك بالفعل تعاون في العديد من المجالات السياسية، والاقتصادية، والفنية، والعلمية، والثقافية، والاقتصادية. ويقدم هذا الإقليم دلالة عملية على سياسة القوة الناعمة؛ حيث يمكن رصد رغبة إفريقية واضحة في الاستفادة من الخبرة الإيرانية في قطاع التكنولوجيا، والنفط، ومجال صيانة معامل تكرير النفط، بالإضافة إلى الخبرة الإيرانية في مجال الاستكشافات البترولية، واستغلال الإمكانيات البتروكيماوية والغاز. وأيضًا الاستفادة من قدرة إيران المتطورة في مجال الدفاع والاستخدامات العسكرية. ولهذا، فليس من قبيل المبالغة، ما أكده وزير الخارجية الإيراني، منوشهر متقي، على هامش قمة الاتحاد الإفريقي، في فبراير ٢٠٠٧م، من أن عام ٢٠٠٨، سيكون بداية تنمية العلاقات الإيرانية - الإفريقية.[٣]

وإذا كانت القارة ككل، باتت محورًا للاهتمام الإيراني، يمكن ملاحظة أن

---

(١) راجع، أميرة محمد عبد الحليم، مرجع سابق، ص ٩٠.

(٢) أحمد حسين الشيمي، إفريقيا.. معبر إيران إلى قوة إقليمية، www.islamonline.net

(٣) أحمد حسن الشيمي، إفريقيا ساحة للسياسة الخارجية الإيرانية، ٢٠٠٨/٣/١٢م، www.islamonline.net

لـكل دولة إفريقية، على حدة خصوصيتها لدى إيران، وينطبق ذلك على دول غرب إفريقيا.

وفي هذا السياق، تكتسي نيجيريا إحدى الدول النفطية الكبرى على المستوى العالمي، أهمية خاصة في العلاقات الإفريقية - الإيرانية، لاسيما مع استعداد إيران للتعاون مع نيجيريا في كل المجالات العلمية، والفنية، والصناعية، والتجارية، وبصورة مؤسسية في إطار اللجنة المشتركة بين البلدين، كإطار مؤسسي، وضرورة الإسراع بتنفيذ ومتابعة الاتفاقيات المبرمة بين البلدين في مجال إنشاء السدود، وصناعة السيارات، والطاقة، والشئون المالية والمصرفية.

ومن الأهمية بمكان رصد أن زيارة الرئيس النيجيري لطهران، في ٧ يناير ٢٠٠١م، ركزت، وقتئذ، على الاستفادة من الخبرة الإيرانية في قطاع التكنولوجيا، والنفط، ومجال صيانة معامل تكرير النفط، واستغلال الإمكانيات البتروكيماوية والغاز ومجال الدفاع والاستخدامات العسكرية، وتوقيع ست اتفاقيات لدعم التعاون الثنائي في مجال التجارة، وتشجيع القطاع الخاص، والتعاون في المجالات السياسية، والثقافية، والاقتصادية، وبرتوكول للتبادل الثقافي والتعليمي. وتزايد النشاط الدبلوماسي بين البلدين من خلال الوفود والزيارات المتبادلة.

ففي عام ٢٠٠٢م، قام وزير الخارجية الإيراني بزيارة لنيجيريا، تم خلالها التوصل إلى أربع اتفاقيات، بين بعض الشركات التابعة لوزارة الطاقة الإيرانية، والحكومة النيجيرية، لتجديد محطات توليد الطاقة، بالإضافة إلى ثلاث اتفاقيات بين غرف التجارة والصناعة النيجيرية، وبعض الشركات الصناعية الإيرانية. وفي مايو ٢٠٠٤م، وقّع وزيرا الطاقة بالبلدين مذكرة تفاهم لزيارة وفد من الخبراء الإيرانيين، لأبوجا، لإعادة تأهيل المحطات، والمنشآت الكهربائية في نيجيريا، والتباحث

حول فرص التعاون المشترك، وآفاقه.[١]

كما تعهدت إيران بعد زيارة خاتمي، بتقديم منحة لنيجيريا تصل إلى ١,٥ مليون دولار لشراء محولات كهربائية من إيران، إضافة لتعاون شركات الكهرباء من الجانبين في مجالات أخرى.[٢]

في الجهة المقابلة، يتعرض هذا النمو المضطرد، والمحتمل، في العلاقات الثنائية، لهجوم حاد من التيارات النيجيرية المعارضة لتنامي العلاقات المشتركة، على خلفية محاصرة النفوذ الشيعي، والدعم الإيراني للإسلاميين في نيجيريا.[٣]

على الضفة المقابلة، تراقب الولايات المتحدة، على وجه الخصوص، محاولات تطبيق الشريعة الإسلامية في بعض ولايات نيجيريا، بقدر كبير من القلق والريبة، خشية انتشارها في عدد من البلدان الافريقية.

وفيما يتعلق بالسنغال، بماضيها التاريخي والثقافي، والذي يجعلها العاصمة الثقافية لإفريقيا، كما أنها سوق تجارية واعدة. وقد ارتبطت بعلاقات قوية مع إيران؛ حيث استأنفت علاقاتها الدبلوماسية مع طهران عام ١٩٩٠،[٤] خلال رئاسة علي أكبر هاشمي رفسنجاني لإيران. ومنذ ذلك

(١) شريف شعبان مبروك، جولة خاتمي وتفعيل العلاقات الإيرانية - الإفريقية، مختارات إيرانية، عدد ٥٦، مارس ٢٠٠٥، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص ١٠٠.

(٢) أمين السيد شبانة، مرجع سابق.

(٣) شريف شعبان مبروك، جولة خاتمي....، مرجع سابق، ص ١٠١.

(٤) تعود العلاقات بين إيران والسنغال إلى عام ١٩٧٥م، حين وقع الرئيسان الراحلان، السنغالي سيغور، والإمبراطور محمد رضا بهلوي أول اتفاقية للصداقة بين البلدين تقضي بتنمية التعاون الاقتصادي بين البلدين، غير أن سقوط الشاه عام ١٩٧٩، أحدث=

الحين، تطورت العلاقات بين البلدين.. ومن أبرز مؤشرات ذلك، قيام الرئيس السنغالي، عبد الله واد، بزيارة إيران عام ٢٠٠٢م، أعقبتها ثلاث زيارات أخرى، في أعوام ٢٠٠٦م، ٢٠٠٨م، و٢٠٠٩م، كما زار العاصمة داكار العديد من المسئولين الإيرانيين في ذات الفترة، بما فيهم الرئيس الإيراني، نجاد، في نوفمبر ٢٠٠٩م. [1]

وهذا يدلل على حقيقة تنامي العلاقات الإيرانية - السنغالية، والتي يعتبرها مسئولون إيرانيون بمثابة البوابة للقارة، واكبه شروع إيران في توسيع استثماراتها، خصوصًا في البنية التحتية، وصناعة السيارات (حيث تم إنشاء مصنع لتجميع وتركيب السيارات، يعد من أهم وأكبر مصانع تجميع السيارات في غرب إفريقيا).

فقد كان من الطبيعي أن تكون ضمن جولة الرئيس الإيراني، ومباحثاته مع نظيره السنغالي، وشخصيات أخرى سياسية ودينية، لبحث سبل التعاون بين البلدين، والرغبة المشتركة لتعاون طويل الأمد، والتنسيق المشترك، والعمل من أجل تنفيذ كافة الاتفاقات المبرمة بين البلدين، ليس فقط لمصلحة البلدين، بل أيضًا لمصلحة المنطقة، من

= سباتًا في علاقات البلدين، فلم يكتب لاتفاقية الصداقة أن ترى النور، واقتصرت علاقة البلدين على الشق الاقتصادي، وكان مختزلاً في تنظيم سفارة إيران لبعض المعارض المتعلقة بالمنتج الإيراني، وقد تدهورت هذه العلاقة إلى حد القطيعة عندما طردت السنغال سفير إيران سنة ١٩٨٤م، وذلك على خلفية اتهامات السلطات السنغالية للسفارة الإيرانية بالوقوف خلف دعايات إعلامية متطرفة، وتمويل صحف معارضة، وتنظيم رحلات حج مجاني للسنغاليين، رغم اعتراض داكار على هذا الإجراء. سيدي ولد عبد المالك، إيران والشيعة ورحلة البحث عن العمق الإسلامي في القارة السمراء «السنغال نموذجًا»، ٢٠٠٩/٨/١٧م: www.alakhbar.info

(1) Shi'a in Senegal: Iran's growing reach into Africa," Family Security Ma - ters, February 18, 2010, http://www.familysecuritymatters.org/publications/id.5541/pub_detail.asp (February 27, 2010)
"Shi'a in Senegal: Iran's growing reach into Africa," Family Security Matters, February 18, 2010, http://www.familysecuritymatters.org/publications/id.5541/pub_detail.asp (February 27, 2010

خلال استثمار الإمكانات المتاحة بين البلدين، لإحلال السلام والاستقرار في المنطقة والعالم. [١]

وحـــرص الرئيس الإيراني على تأكيد أن بلاده لا تنظر للســـنغال على أنها ســـوق تجارية فقط، وإنما لنقل خبراتها في مجال العلوم والتكنولوجيا والتقدم الصناعـــي والاقتصادي؛ لما تتمتع به الســـنغال من موقع جيد في السياســـة الخارجية الإيرانية؛ حيث تعد من أهم مراكز النفوذ الإيراني في غرب إفريقيا، رغم كونها دولة فقيرة.

وثمة فضاءات رحبة لتوطيد التعاون بين البلدين، خاصة وأن الســـنغال بحاجة إلى المساعدة الإيرانية لبناء المطارات، وصناعة السيارات، والسكك الحديديـــة، والمدن الجديدة، وتوظيف طهران اســـتثماراتها في المشـــاريع الاقتصادية والتنموية في السنغال.

ومما له صلة، وعلى ســـبيل المثال، فقد تمخضت زيـــارة وزير الطاقة الإيراني للســـنغال، في ديســـمبر ٢٠٠٤م، عن توقيع اتفاقية لتنفيذ مشروع لتوليد الطاقة الكهربائية، كما أبرمت شركة إيران خودرو – وهي أكبر شركة لصناعة الســـيارات في الشرق الأوسط – اتفاقًا مع السنغال، لإنتاج سياراتها «سامند»، في السنغال، بتكلفة ٨٢,٦ مليون دولار، وبطاقة إنتاجية في المرحلة الأولى: خمسة آلاف ســـيارة، تصل في مراحل أخرى، إلى ما بين ١٥– ٢٠ ألفًا وحدة سنويًا. عطفًا على الوعود الإيرانية بإقامة مصنع للجرارات، ومصفاة للبترول ومصانع كيماوية، ناهيك عن تزويدها بالنفط بأسعار رخيصة.

كما زادت الســـنغال من صادراتها إلى إيران؛ حيث قفزت ما بين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦م، إلى ٢٤٠٪. كما وافقت إيران على تقديم ضمانات مصرفية لمســـاعدة السنغال في مد خطوط كهرباء، لمسافة ١٨٥ كيلو مترًا، مما يمكنها من إضافة ١٤٦ ألف عميل جديد.

ويلاحظ أنه ســـبق للدولة العبرية الحصول على موافقة الحكومة الســـنغالية،

(١) شريف شعبان مبروك، جولة خاتمي وتفعيل العلاقات الإيرانية – الإفريقية، مرجع سابق، ١٠١.

وكذلك على موافقة بلدية مدينة توبا، معقل الحركة الصوفية في السنغال، لإقامة شبكة لتوزيع مياه الشرب، ولمعالجة مياه الصرف الصحي. ولكن عندما زار الرئيس الإيراني، أحمدي نجاد السنغال، طرح عرضًا إيرانيًا لمدينة توبا، بدلاً من العرض الصهيوني. وكان طبيعيًا أن ترحب المدينة والدولة السنغالية بالعرض لأفضليته. وهـذا يدل على مدى حقيقة التنافس الإيراني – الصهيوني على مواقع النفوذ فـي أي بلد إفريقي، كلما توافرت السياقات المواتية لذلك. وتجلى نيل إيران دعم السنغال، كما هـو حال الكثير من البلدان الإفريقية، لحقها الطبيعي، والمشروع في الاستخدام السلمي للطاقة النووية.(١)

وليس من قبيل التكرار أن السنغال، ورغم كونها دولة فقيرة صغيرة في تعدادها السكاني، غير أنهـا تعد من أهم مراكز النفـوذ الإيراني في غرب إفريقيا. والتي يبلغ عدد سكانها نحو ١٢ مليون نسمة، ٩٥٪ منهم من المسلمين. بينهم أكثر من نصف مليون شيعي، أي بنسبة ٥٪ من السكان. كما تتجلى قيمة السنغال، من زاوية ما تتمتع به من نفوذ دبلوماسي قوي في مجموعة الدول الفرانكفونية في إفريقيا، والأمم المتحدة.(٢)

وفي سيراليون، العضو في منظمة المؤتمر الإسلامي، أسفرت زيارة خاتمي، ولقائه مع الرئيس السيراليوني أحمد تيجان كباح، وعدد من نواب البرلمان، والشخصيات السياسية والعلمية والجامعية، ومسئولين حكوميين في العاصمة فريتاون، عن توقيع ثلاث اتفاقيات تستهدف تنميـة العلاقات بين البلدين، إضافة لتوقيـع مذكرة تفاهم في المجال الصحي، وجمعية الهلال الأحمر السيراليوني، تنـص على بناء عدة

(1) hi'a in Senegal: Iran's growing reach into Africa," Family Security Ma - ters, February 18, 2010, http://www.familysecuritymatters.org/publications/id.5541/pub_detail.asp (February 27, 2010).

(٢) نجاد يدخل حرب الدبلوماسية في القارة السمراء. موقع العرب أون لاين. ٢٤/٤/٢٠١٠م.

مستشفيات، وإرسال أطباء إيرانيين.

وقد تلقت سيراليون الكثير من المساعدات من إيران بعد الحرب، من بينها مساعدات في قطاعات الزراعة والصيد البحري والصحة والنقل. كما تم التوافق على ضرورة تعزيز العلاقات بين البلدين، وتأسيس لجنة عمل مشتركة، لغرض استثمار الإمكانيات المتاحة؛ حيث إن البلدين يمتلكان إمكانيات واسعة لتدعيم التعاون الثنائي في القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما فيها الطاقة، والصناعة، والتكنولوجيا، والقضايا المالية، والمناجم، والزراعة، والثروة السمكية، خاصة وأن القطاعات الخاصة والحكومية في إيران، أبدت استعدادها للمشاركة في القطاعات التنموية في سيراليون.

وبرز التوافق على ضرورة تنفيذ مذكرات التفاهم المبرمة بين البلدين. والتقت إرادة ورغبة القيادة السياسية في سيراليون، باتجاه إتاحة جميع الفرص لتنمية العلاقات الثنائية بين البلدين، واستثمار الإمكانيات المتاحة في إيران، لاسيما التعليمية، والصحية، والزراعية، والتجارية، والإعراب عن الأمل في تحقيق تطور اقتصادي في سيراليون، وذلك من خلال تنفيذ المشاريع الإنتاجية، والصناعية من قبل القطاعات الإيرانية الحكومية والخاصة.[١]

وكانت مالي محط اهتمام الدبلوماسية الإيرانية، وهى التي لم يزرها أي رئيس إيراني، رغم أن العلاقات بين البلدين تعود لأكثر من عشرين عامًا؛ حيث التقى الرئيس خاتمي، بنظيره المالي، أحمدو توماني توره، وعدد من كبار المسئولين، وعدد من الشخصيات الدينية. كما جرت محادثات رسمية بين وفدي البلدين، بحضور الرئيسين، كما اجتمع الرئيس الإيراني مع عدد من علماء الدين، وأعضاء الرابطة الإسلامية في مالي. وتفقد المركز الثقافي الإيراني في العاصمة باماكو، واستمع

(١) شريف شعبان مبروك، جولة خاتمي وتفعيل العلاقات الإيرانية - الإفريقية، مرجع سابق، ١٠٢.

إلى توضيحات مسئولي المركز عن نشاطاته. ويعود تأسيس هذا المركز إلى ١١ عامًا مضت. وتوجد ١٠ مدارس تابعة له في ٧ مدن في مالي، وتخرج منها العديد من الخطباء والأئمة في مالي.

وفي هذا السياق تمخض عن هذه الزيارة، توقيع ست وثائق للتعاون الثنائي. وتشمل اتفاقية ثقافية، وتأسيس لجنة تعاون مشتركة بين البلدين، والبيان المشترك، ومذكرة تفاهم للتعاون، ومذكرة بين بنك تنمية الصادرات الإيراني، ووزارة الاقتصاد والمالية في مالي، ومذكرة المساعدات التنموية الإيرانية إلى مالي.

وجدد خاتمي تأكيده على أن إيران تدعو إلى إقرار العلاقات مع جميع دول العالم على أساس سياسة الانفراج، لاسيما مع الدول الإفريقية. فيما اعتبر أن تشكيل لجنة إفريقيا في وزارة الخارجية الإيرانية خطوة في مسار تحقيق هذا الهدف: حيث إن أرضية التفاهم والتعاون متوافرة بين البلدين، وينبغي التعرف على الإمكانيات المتاحة، والبحث عن سبل تفعيلها. وأعرب عن أمله في الإسراع بتنفيذ الاتفاقيات المبرمة خلال الزيارة.

ومن جانبه، انتقد الرئيس المالي، تصنيف دول العالم على أساس الطبقات الاقتصادية: حيث إنه لا ينبغي تجاهل الثروات الثقافية للدول في العالم المعاصر. وأكد على أن إيران ومالي تسعيان للحفاظ على هويتهما الثقافية. وقد أشار إلى أهمية تبادل الزيارات بين مسئولي البلدين، مرحبًا بتنمية العلاقات مع إيران في شتى المجالات.

وأعرب عن رغبة بلاده في تطوير العلاقات الودية، والاستفادة من الخبرات، والقدرات القيمة التي تمتلكها إيران في مختلف المجالات، كما أشار إلى الرغبات المشتركة بين البلدين، والإمكانيات الواسعة في مالي، للتعاون الاقتصادي مع إيران: حيث إن مالي تدعو إلى تعزيز العلاقات مع إيران في مجالات الطاقة والزراعة، وعلى استعداد لاستقبال الخبراء، والمتخصصين الإيرانيين، ولاسيما من القطاع الخاص. كما تستهدف إيران

تأمين احتياجاتها من الذهب والقطن الذي تنتجه مالي.[١]

وفي سياق متصل، اكتسبت زيارة خاتمي لبنين أهمية لجهة تنمية العلاقات الثنائية، وفتح آفاق جديدة للتعاون، في المجالات السياسية، والاقتصادية. وتمخضت عن توقيع البيان المشترك، والذي أكد على التعاون، وتدعيم العلاقات الثنائية بين البلدين في جميع المجالات، لاسيما على صعيد إنشاء السدود، ومحطات توليد الكهرباء، وتصدير الخدمات التقنية والهندسية، وترحب بنين باستعداد إيران لمنح مساعدات مادية على جميع الأصعدة.

وفي هذا الشأن، أكد الجانبان على ضرورة تعزيز العلاقات، وتفعيل الاتفاقيات الثنائية، وضرورة إحلال الهدوء والأمن في إفريقيا، والقلق إزاء الأوضاع في العراق وفلسطين، كما رحبت بنين باستمرار المفاوضات بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، للاستخدام السلمي للطاقة النووية، كما أشار الرئيس الإيراني إلى أن بنين لديها برامج تنموية جديدة، مؤكدًا استعداد إيران لتقديم المساعدة لبنين لتطوير برامجها التنموية، وتدريب كوادرها الفنية والزراعية. واتفق الجانبان على استمرار المشاورات بينهما بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك.

ولدى إيران وغينيا – التي تحظى بأهمية كبيرة في غرب إفريقيا – علاقات جيدة في المجال السياسي؛ حيث تجمعهما عضوية منظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز، وبذلت إيران الجهود خلال السنوات الماضية للارتقاء بالعلاقات الاقتصادية، إلى مستوى العلاقات السياسية؛ حيث تملك غينيا مناجم غنية بالألماس، والبوكسيت، والحديد، والذهب، وثمة إمكانية لمساهمة الشركات الإيرانية في هذا البلد، خاصة وأن شركة إيرانية استطاعت تحقيق

(١) أمين السيد شبانة، مرجع سابق.

نتائج جيدة في مجال التعدين، وتبدي غينيا اســـتعدادها لتقديم التســـهيلات للشركات الإيرانية للاستثمار في المشاريع الموجودة في غينيا.[1]

ويمكـــن للباحث أن يخلص إلى نتيجة مهمة مـــن خلال العرض والتحليل في هذا المبحث، لاســـيما فيما يتعلق بطبيعة التنافس بحثًا عن مناطق النفوذ الإيراني والصهيوني، خاصة في إقليم غرب إفريقيا.

وينوّه الباحث إلى حقيقة مســـعى إيران، والدولة العبرية في المنافسة على كســـب الحلفاء في مناطق عديدة من العالم، خاصة وأن إيران تستهدف حشد التأييد والدعم السياســـي لموقفها في أزمـــة الملف النووي والعلاقة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في الوقت الذي يسعى الكيان الصهيوني لحشد الدعم لما ينتويه من شن عدوان وضربة عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية.

وعلى الرغم من اختلاف الأهداف التي تسعى كل من إيران والدولة العبرية إلـــى تحقيقها من خلال تدعيـــم نفوذها في غرب إفريقيـــا، يبرز العداء بين الدولتين ومحاولات كل منهما لضرب مصالح الأخرى في أي منطقة من العالـــم جعلت الدولتين تلتقيان في تعاملهما مع دول غرب إفريقيا حول مجموعة من القضايا، بل اســـتخدمت الدولتان أدوات متشابهة لتنفيذ أهدافهما في الإقليم، وزيادة الاختراق والتغلغل في دوله.

أي أن هـــذا الالتقاء تم بطريقة غير مباشـــرة، فرضتـــه أهمية الإقليم، خاصـــة الاقتصادية، ودور النفط بهذا الخصـــوص، وثروته المعدنية الكبيرة، ولاسيما الماس واليورانيوم، ويستخدم الأخير في الصناعات الثقيلة والنووية، وطبيعة العلاقات بينه وبين إيران والدولة العبرية، وتميز كل من إيران والدولة العبرية في الاســـتفادة من خصائص محددة في الإقليم لتدعيم علاقاتها مع دوله.

(١) جاء ذلك في المؤتمر الصحفي المشترك، في ٥ فبراير ٢٠١٠، بين وزيري الخارجية الإيراني، والغيني، في طهران، نقلاً عن موقع: www.alquds.com

ولا تنكر إيران حقيقة اســتفادتها من الخبــرة الصهيونية في توظيف سياسة القوة الناعمة، بصورة برجماتية، **كمدخل مهم في الوجود والاختراق**، الأمر الذي ساعد على تحقيق غيره من الأهداف الأخرى.

المبحث الثاني

النفوذ الإيراني
في منطقة شرق إفريقيا وحوض النيل

بداية، لا ينبغي إغفال ما تخطط له الولايات المتحدة من مشروع القرن الإفريقي الكبير، بالتوازي مع مشروع الشرق الأوسط الكبير، وكلاهما مكملان لبعضهما البعض. كون القاسم المشترك بينهما الرغبة الجامحة في إعادة تشكيل وترتيب خريطة التوازنات، والتحالفات الإقليمية، على ضوء المعطيات، والتحولات الميدانية التي شهدتها منطقتا الشرق الأوسط. وشرق إفريقيا، خلال العقدين الأخيرين[1]؛ حيث قضايا الصراع مازالت في معظم دولهما ساخنة، ومرشحة للمزيد من التعقيد، والتناسل، والتفريخ، خصوصًا دول شرق إفريقيا، بما تموج به من أزمات

(١) المشروع الأمريكي في طابعه العام يطمح إلى حماية خطوط التجارة البحرية عبر المحيط الهندي والبحر الأحمر، والوصول إلى مناطق الثروة ومصادر الطاقة، ومحاصرة النظم غير الموالية واحتوائها، ومحاربة التطرف والأصولية، والحد من انتشار الأسلحة. ودعم الأنظمة المتبنية للتصور الأمريكي حيال الإرهاب، خصوصًا وأن هذه المنطقة من المناطق التي تتكاثر فيها التهديدات لمصالح الولايات المتحدة وحلفائها بصورة جعلتها ضمن الاستراتيجية الخاصة للاحتواء خلال المرحلة المقبلة: ٢٠٠٩ - ٢٠١٥م. وكانت الولايات المتحدة في نهاية ٢٠٠٤م قد أطلقت مشروع القرن الإفريقي الكبير، والكشف عن التوجه لإنشاء القيادة العسكرية المركزية «آفريكوم»، في فبراير ٢٠٠٧م، لتولي مهام على مستوى القارة الإفريقية. باستثناء مصر، تمهيدًا للانفراد الأمريكي برقعة الشطرنج للشرق الأوسط والقرن الإفريقي والبحر الأحمر والبحيرات العظمى. زيد يحيى المحبشي، الأجندة المتصارعة في القرن الإفريقي، ٢٠١٠/١/٩م:
www.al-tagheer.com

داخلية، وصراعات حدودية، وعرقية، وطائفية، وتدفق مخيف للسلاح، وتزايد حالات الانفصال، والأعمال الإرهابية، ناهيك عن الصراعات الخفية الناشبة على أطراف ونقاط التماس العربي الإفريقي، بين الإسلام والمسيحية، ما بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، وما صاحبها من تنامي لدور القوى الإسلامية الأصولية، وتزايد العمليات الإرهابية لتنظيم «القاعدة». ويمثل محور «جيبوتي - كينيا - إثيوبيا» الركيزة الأساسية للدور الأمريكي في المنطقة. [١]

ويرى الباحث أن إيران لم تكن بمنأى عن تفاعلات هذا الإقليم؛ حيث ليس بخافٍ طموحها القديم، في الوصول إلى البحر الأحمر والقرن الإفريقي، ولذا لم يكن غريبًا أن يحتل هذا الطموح مكانة خاصة في قائمة اهتمامات السياسة الإيرانية في السنوات الأخيرة، وتحديدًا ما بعد وصول محمود أحمدي نجاد لسدة الحكم، في ٢٠٠٥م، بل برز دورها كلاعب رئيس في القرن الإفريقي، بالتوازي مع تراجع النفوذ الأوروبي لصالح تعاظم الوجود الأمريكي، والصهيوني، ومحاولة تحويل نقاط الإخفاق الأمريكية في منطقة القرن الإفريقي، والبحيرات العظمى -على خلفية عدم وفاء واشنطن بالتزاماتها تجاه حلفائها- إلى مكاسب، ومحاولة ملء الفراغ السياسي في هذه المنطقة، خاصة مع محدودية الدور العربي هناك، وخصمًا منه، سواء فيما يتعلق بنسج علاقات وطيدة مع السودان، أو متنامية مع إريتريا، وعدد من الفصائل الصومالية، وتعزيز وجودها العسكري البحري في البحر الأحمر، وخليج عدن، وقبالة السواحل الصومالية، تحت ذريعة محاربة القرصنة، إلى جانب وجود قاعدة عسكرية إيرانية، مثيرة للجدل،[٢] في ميناء عصب الإريتري، والقيام بتهريب الأسلحة إلى الحركات المتمردة

(١) راجع في ذلك، شريف شعبان مبروك، العلاقات الإيرانية - الإفريقية في دائرة الصراع الأمريكي - الإيراني، مختارات إيرانية، العدد ١١٩، يونيو ٢٠١٠م، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص ١٠٨ - ١١٢.

(٢) حسب تقارير استخباراتية صهيونية، خاصة الدراسة التي أعدها العقيد احتياط،=

في اليمن، والصومال، وتسهيل نقل عناصر القاعدة من أفغانستان إلى جنوب اليمن، وكذا تدريب عناصر التمرد الحوثي، بمعسكر «دنقللو» الاريتري، أي أن إيران بدأت من الناحية العملية. ووفق توجه ممنهج، بنقل الحرب ومعركتها إلى منطقة القرن الإفريقي، والبحر الأحمر، ونقل الحرب من مضيق هرمز، والخليج العربي إلى خليج عدن، وباب المندب، بين إريتريا واليمن، والذي يعتبر أضيق ممر في خليج عدن،

=روفين أرلنج. لمركز معلومات الإرهاب والاستخبارات التابع لجهاز المخابرات الإسرائيلي، تحت عنوان «النشاطات الإيرانية في إفريقيا الشرقية، التي تشكل البوابة الخلفية للشرق الأوسط والقارة الإفريقية» Irans Activity in East Africa , The Gateway to The Middle East and The African Continent زعمت أن إيران قامت، وبسرية تامة، بتدشين قاعدة عسكرية قبالة ميناء عصب، والتي تقع في منطقة معزولة داخل الصحراء الإريترية، بالقرب من الحدود مع جيبوتي، يتولى مهمتها الفرع الإفريقي في قيادة فيلق القدس التابع للحرس الثوري، بالتعاون مع بحرية الحرس الثوري، وأنها قامت بنقل المئات من عناصر فيلق القدس، وضباط البحرية، والخبراء العسكريين في الحرس الثوري، إلى إريتريا. وقامت بنصب عشرات بطاريات الصواريخ المتوسطة، والبعيدة المدى، والصواريخ المضادة للطائرات. والسفن لإحدى القواعد التي قامت بإقامتها خصيصًا داخل الأراضي الإريترية، وبتعاون وثيق مع السلطات الإريترية، وتحت غطاء اتفاقية تعاون رسمية، عقدت بين الطرفين، إثر محادثات رفيعة المستوى، أجراها الرئيس الإريتري، أسياسي أفورقي، مع نظيره الإيراني، نجاد، في مايو ٢٠٠٨م، وتتخوف إسرائيل من أن يستخدم الجانب الإيراني الميناء في تهريب الوسائل القتالية إلى حركة حماس، وحزب الله اللبناني، ومن أن تقوم إيران باستخدام تلك القاعدة مستقبلاً، في نشر منظومة صواريخ بعيدة المدى قادرة على الوصول للعمق الإسرائيلي، ومن ثَم تهديد الأراضي الإسرائيلية منها: حيث إن المسافة بين ميناء عصب، وإسرائيل، تصل لنحو ٢,٣٠٠ كيلو متر، وهو مدى مناسب للصواريخ التي تقوم إيران بتحديثها. راجع، أحمد الغريب، النشاط العسكري الإيراني في القرن الإفريقي وحقيقة المخاوف الإسرائيلية؟ موقع قاوم. ٢٠٠٩/٤/٢٤م، وروج قادة وزعماء المعارضة الإريترية المناوئة لسياسات، ونظام حكم الرئيس أفورقي عن تغلغل إيراني، على المستويين العسكري، والأمني، في الأراضي الإريترية، وأن الأسلحة تصل إلى مدن ساحلية في إريتريا. ومن ثم يأتي المتمردون الحوثيون، وينقلون هذه الأسلحة ليلاً إلى اليمن. بينما تصر القيادة السياسية، على أن لا إسرائيل، ولا إيران، لديهما قواعد عسكرية في إريتريا، وأن السياسة الإريترية، منذ زمن طويل، تقوم على عدم منح أي قاعدة لأي دولة. ولمزيد من التفاصيل، راجع، د. حسام سويلم، التواجد الإيراني في إريتريا وجنوب البحر الأحمر. ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد ١٨١ يناير ٢٠١٠م، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة.

ويصل بين قناة السويس، والبحر الأحمر، والمحيط الهندي، ويعتبر ممرًا استراتيجيًا مهمًا، وحيويًا جدًا لناقلات النفط، وهى بهذا قد انتقلت بهذه الخطوة، من تهديد الخليج والعالم بإغلاق مضيق هرمز، إلى توسيع دائرة تهديداتها إلى خارج الخليج، في ضوء استراتيجية واسعة يتداخل فيها الإقليمي بالدولي، عبر تعقيد حياة الأمريكيين في الجزيرة العربية والقرن الإفريقي، وإحباط المخطط الغربي لتشديد الحصار البحري عليها في مياه الشرق الأوسط، وإيجاد قاعدة انطلاق نحو شرق إفريقيا.

ودلالة ذلك خروج التدخل الإيراني في الشئون الداخلية للمنطقة، من دائرة السرية والمراوغة، إلى دائرة العلن والتدخل المباشر، بما ينسجم وتوسيع نطاق ما أسمته إيران «الجهاد البحري» باعتباره يشكّل المدخل الرئيس لاستراتيجية السيطرة على الممرات المائية، تحسبًا لأي انفجار محتمل مع الغرب حول ملفها النووي، ناهيك عن طموحات فتح ممرات بحرية، وبرية، تسهّل الوصول إلى مناطق الأزمات في الشرق الأوسط، عبر تأمين وجود إيراني قريب من هذه المناطق، وتوفير أوراق جديدة للمساومة في الشرق الأوسط.

وفي هذا السياق، تبدي إيران اهتمامًا لافتًا بالدول الإفريقية المطلة على البحر الأحمر، وعلى رأسها السودان، [1] التي تعد ركيزة الدبلوماسية الإيرانية في هذه المنطقة، وذلك بهدف التحول إلى قوة عظمى إقليمية، ومحاولة تقليص النفوذ الأمريكي والغربي. كما تعمل إيران على ترسيخ وجودها البحري في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، من خلال توطيد العلاقات مع اليمن، وإريتريا، وجيبوتي، والسودان. ويذهب البعض إلى أن ثمة مؤشرات قوية على أن إيران تهدف إلى

(١) د. جمال محمد السيد ضلع، التحركات الإيرانية في إفريقيا وأبعادها، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر «التحركات الإيرانية في شرق إفريقيا والقرن الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الإقليمي والاستقرار في المنطقة»، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، ٢١ أكتوبر ٢٠٠٩م، ص ٢.

استخدام موانئ تلك الدول للمساعدة في شن هجمات ضد الكيان الصهيوني، وربما دول عربية أخرى. [1]

وبهذا الخصوص، توطدت أركان العلاقة بين إيران والســودان، خاصة، في ظل حكم الرئيس عمر البشــير، منذ عام ١٩٨٩م، ووجدت فيها الحليف العربي المؤهل، الذي يشــاطرها المعتقدات، والرؤى الأيديولوجية المناوئة للولايات المتحدة، والكيان الصهيوني، بســبب الضغوط الشديدة التي مارستها الولايات المتحدة ضدهما، تحت ذريعة رعايتهما «الإرهاب»، وانتهاكات حقوق الإنسان، الأمر الذي اقتضى منهما تنسيق المواقف، وردود الأفعال. ومدت إيران يد العون إلى الســودان. وفي عام ١٩٩١م قام الرئيس الإيراني في ذلك الحين، رفسنجاني، كبادرة حسن نية، بزيارة إلى السودان، علــى رأس وفد كبير، يزيد عن ١٥٠ شــخصًا؛ حيث وقع الطرفــان عدة اتفاقيات، وافقت إيران في إطارها على تمويل إقامة «ميليشــيات الدفاع الشعبي»، التي تشبه، شــكلاً وروحًا، «البسيج»، أي ميليشــيات الحرس الثوري الإيراني، لضمان استمرار صمود النظام السوداني، ومواجهة محاولات طمس هويته العربية والإسلامية.

وفي أكتوبر ٢٠٠٤م، قام الرئيس الإيراني، حينئذ، خاتمي، بزيارة مماثلة إلى الســودان. ووقع الطرفان اتفاقًا للتعاون العسكري، في عام ٢٠٠٨م. ومن شأن استئناف هذا التعاون العســكري وعودة الخبراء العسكريين الإيرانيين إلى الســودان، إحداث نقلة نوعية في طبيعة العلاقات. وبالفعل، تقيم إيران مصنعًا لإنتاج الأســلحة والذخيرة في السودان. وخلال عام ٢٠٠٩م، شجبت إيران أمر الاعتقال الدولي الذي تم إصداره ضد الرئيس عمر البشــير، من

(١) في ورقة لمركز الأبحاث التابع لوزارة الخارجية الإسرائيلية، صدرت في بداية يناير ٢٠١٠م، تحدث مستشار الأمن القومي الإسرائيلي السابق، الجنرال جيورا ايلاند، عن أهمية خلق وجود إسرائيلي بالقرب من المواقع الاستراتيجية والاقتصادية في إفريقيا، كخيار لا مفر منه، وحددها لتشمل دول شرق إفريقيا: كينيا، جيبوتي، إثيوبيا وأوغندا ومنابع النيل في منطقة البحيرات العظمى. راجع، د. حلمي عبد الكريم الزغبي، الزحف الإسرائيلي إلى غرب إفريقيا.. أبعاد ونتائج، نقلاً عن مركز الناطور للدراسات، ٢٧ /١/ ٢٠١٠م: www.natourcenter.com

قبـــل محكمة الجرائم الدولية، ووصفته بكونه «أمرًا غير عادل لا تحركه إلا اعتبارات سياسية». وبالمقابل، أعربت القيادة السودانية عن دعمها وتأييدها لحق إيران في امتلاك الطاقة النووية لأغراض سلمية. (١)

وعملت إيران على توثيق علاقاتها مع إريتريا، المعزولة دبلوماســيًا في المنطقة؛ حيث تشـــهد علاقاتها مع جارتيها: إثيوبيا وجيبوتي توترًا، عبر مد يد العون لها في العديد من المجالات. واستثمرت معطيات الفترة بين عامي ١٩٩٨ - ٢٠٠٢م، عندما قامت السلطات الإريترية بخوض حرب شرسة ضد إثيوبيا، للخـــلاف الحدودي حول إحدى القرى الواقعة على الحدود بينهما، وهى الحرب التي أفضت إلى فرض طوق من العزلة على إريتريا، خاصة من قبل الدول الإفريقية، وكذلك من جانب الغرب، الأمر الذي نتج عنه تعرضها لأزمة اقتصاديـــة صعبة، كما ضربت الأراضـــي الإريترية حالة من الجوع، ووصل الأمر إلى تعرض نحو ٤٫٥ مليون مواطن لأزمة بســـبب عدم العدالة في توزيع الغذاء عليهم من قبل السلطات الإريترية.(٢)

ومـــن ثَم كانت إريتريا تبحث عن حلفاء إقليميين، ووجدت في إيران أنها مؤهلة لمثل هذا التحالف بعد أن فشـــلت أسمرا في اســـتثمار علاقاتها مع دولة الاحتلال الإســـرائيلي من أجل فك التحالف الاســـتراتيجي بين عدوها الإثيوبي وبين حليفه الأمريكـــي. وتطورت العلاقات، خاصة في نهاية عام ٢٠٠٦م، عندما توجه الرئيس الإريتري، أسياســـي أفورقي إلى إيران وطلب الارتباط معها بعلاقات دبلوماســـية وتجارية، وما لمســـه من اســـتعداد إيران لتعزيز العلاقـــات الاقتصادية مع بلاده، والاســـتفادة من إمكانيات إيران في مجال الصناعة والزراعة، وقطاع النفط والغاز

(١) النشاطات الإيرانية في إفريقيا الشرقية، التي تشكل البوابة الخلفية للشرق الأوسط والقارة الإفريقية، مركز المعلومات حول الاستخبارات والإرهـاب في مركز تراث الاستخبارات، www.terrorism-information.com

(٢) أحمد الغريب، ما حقيقة النشاط العسكري الإيراني في القرن الإفريقي؟ بعد كشف تل أبيب عن كشف قاعدة عسكرية إيرانية في إريتريا، ٢٠٠٩/٦/٤م، جريدة الرؤية: www.arrouiah.com

والمنتجات الصناعية، واستعدادها للمشاركة في بعض مشاريع إريتريا، إذا توفرت التسهيلات الجمركية والتأشيرات التجارية للشركات الإيرانية. كما قام في ٢١ مايو عام ٢٠٠٨م بزيارة لإيران، التقى خلالها والرئيس نجاد، تم فيها التوقيع على اتفاقيات لتوثيق التعاون بين الدولتين، تنصب على مجال التجارة والاستثمارات، واقترحت إيران تقديم المساعدة لإريتريا في مجالات الطاقة والصناعة والزراعة. وحرص بعض رجال الأعمال الإيرانيين على المشاركة.

ومنذ ذلك الحين، بدأت إيران في توجيه المساعدات إلى الجانب الإريتري، خاصة في ميادين الصناعة والزراعة والطاقة. وقامت بالتوقيع معها، في أسمرا، على اتفاقية في سبتمبر من عام ٢٠٠٨م، أشبه بالصفقة، أو هي كذلك، عملت على مزيد من الاختراق الإيراني، وتقضي بمنح إيران الحق الحصري بالإشراف على تطوير وصيانة وعمل شركة تكرير النفط الإريترية المعروفة أيضًا باسم مصفاة عصب، وإعادة بناء معمل تكرير النفط الذي كانت روسيا أقامته في المنطقة الواقعة بالقرب من ميناء عصب الإريتري، وتمنح إيران القدرة على السيطرة التامة على هذا المعمل؛ حيث تقوم إيران بتكرير النفط في مصفاة عصب، وإعادة تصديره إلى إيران التي - رغم أنها دولة نفطية مهمة - تستورد أكثر من ٤٠٪ من نفطها المكرر.

وفي البداية اعتقد المراقبون أن هذه الاتفاقية نفطية واقتصادية فقط، وأنها تدخل في إطار الجهود التي تبذلها إيران تحسبًا لتعرضها لحصار نفطي، ولمواجهة تشديد العقوبات الدولية لحرمانها من الحصول على النفط المكرر، لكن سرعان ما تطورت نحو بناء قاعدة بحرية.(١)

وعلى الرغم من أن جيبوتي تحتضن في أراضيها أكبر قاعدة أمريكية في إفريقيا. فإن الاهتمام الإيراني بتلك الدولة يأتي في سياق محاولات إيران لتعميق الارتباط بتلك الدول الواقعة على البحر الأحمر، بصرف النظر عن

(١) النشاطات الإيرانية في إفريقيا الشرقية، التي تشكل البوابة الخلفية للشرق الأوسط والقارة الإفريقية، مرجع سابق.

كون جيبوتي دولة صغيرة، وفقيرة، تقع في منطقة القرن الإفريقي، ومعظم سكانها من المسلمين السنة، غير أنها تتمتع بأهمية استراتيجية كبيرة، لعدة أسباب: فهي تسيطر على أهم الطرق الملاحية من المحيط الهندي، إلى البحر الأحمر، ولديها حدود برية مع إريتريا، يمكن أن يتم عبرها، وعبر السودان، تهريب الأسلحة إلى سيناء، ومنها إلى قطاع غزة، كما أن لديها حدودًا مشتركة مع الصومال؛ حيث هناك مصالح لإيران في هذا البلد.

وفي سبتمبر ٢٠٠٦م قام رئيس جيبوتي بزيارة لإيران، تم خلالها التوقيع على اتفاقيات استثمار مشتركة في مشاريع وتعاون في مجال الطاقة. ولقد وصف الرئيس الجيبوتي، عمر حسن جيلة، زيارة الرئيس الإيراني نجاد، في فبراير ٢٠٠٩م، بأنها تاريخية، ودعا إلى ضرورة تدعيم الروابط بين البلدين، مؤكدًا دعم وتأييد بلاده للمشروع النووي الإيراني، وبدورها قدمت إيران لجيبوتي حزمة مزايا اقتصادية ومالية، وتوقيع خمس مذكرات تفاهم للتعاون المشترك تضمنت الإعفاء من تأشيرات الدخول لمواطني البلدين، وإنشاء لجنة مشتركة، والمساهمة في عملية التنمية في جيبوتي، وبناء مراكز تدريب، بالإضافة إلى منح البنك الإيراني قروضًا للبنك المركزي الجيبوتي، وتقديم منح دراسية للطلاب الجيبوتيين في إيران. كما تمول بناء مبنى الجمعية الوطنية (البرلمان). (١)

وقد حرصت القيادة السياسية على نفي أن تكون إيران قد طلبت الحصول على تسهيلات عسكرية في الأراضي الجيبوتية، أسوة بالتسهيلات الممنوحة للقوات الفرنسية والأمريكية. (٢)

ومنذ انتخاب محمود أحمدي نجاد رئيسًا لإيران، طرأ تقارب ملموس في العلاقات بين إيران وكينيا؛ حيث استغلت إيران عزلة الرئيس الكيني، مواي كيباكي.

---

(١) خالد محمود، إيران تسعى للحصول على موطئ قدم في القرن الإفريقي، جريدة الشرق الأوسط، ٢٠ /١٢/ ٢٠٠٩م.

(٢) النشاطات الإيرانية في إفريقيا الشرقية، التي تشكل البوابة الخلفية للشرق الأوسط والقارة الإفريقية، مرجع سابق.

لترسيخ وجودها في هذا البلد: حيث قام رئيس حكومة كينيا، ريلا أودينغا، بزيارة إلى إيران خلال عام ٢٠٠٨م. وقد صرَّح خلال زيارته هذه بأن كينيا تستطيع الاستعانة بالتجربة الإيرانية، فيما يتعلق باستخراج الطاقة النووية؛ إذ إنها تبحث عن مصادر بديلة للطاقة، لتلبي احتياجاتها الاستهلاكية الكهربائية.

وكان نجاد - أول رئيس إيراني يزور كينيا منذ عام ١٩٩٦م - موضع ترحيب وحفاوة، رسميًا وشعبيًا، وحرص على زيارة مومباسا؛ حيث تتركز الأغلبية المسلمة. وقد اجتمع الرئيس الإيراني خلال هذه الزيارة، مع رئيس كينيا Mwai Kibaki، ورئيس حكومة كينيا. وقد وُقِّع خلالها على عدة وثائق تفاهمات. ودعا، خلال زيارته الدول الإفريقية، إلى تجاهل الانتقادات الموجهة إلى إيران على الساحة الدولية، وإلى العمل على تحسين العلاقات معها.

وحرصت كينيا على توضيح أنها غير معنية بأن تكون علاقاتها مع إيران على حساب علاقاتها مع الولايات المتحدة. وقد تم التوافق بين إيران وكينيا على إقامة خطوط بحرية بين بندر عباس، ومومباسا، وبناء مركز تجاري إيراني في نيروبي.[١]

وقد أفادت وسائل الإعلام الكينية، في أعقاب تصريحات الرئيس الكيني بأن هناك احتمالاً لقيام إيران بمساعدة كينيا على بناء مفاعل نووي لاستخراج الطاقة الكهربائية. وأشار المسئول عن البنى التحتية للطاقة في مكتب التخطيط الكيني، إلى أن بلاده تبحث عن شريك يُوفِّر لها العلم في مجال تطوير طاقتها النووية. وقد ساهمت إيران في مشاريع مختلفة لاستخراج الطاقة في كينيا. وسبق أن استأجرت حكومة كينيا شركة إيرانية من أجل بناء المفاعل الهيدرو- إلكتريك، شمالي العاصمة نيروبي، ومحطة لتوليد الطاقة يتم تشغيلها بالغاز على مقربة من مومباسا. وسوف تُوفر إيران لكينيا أيضًا ٤ ملايين طن من النفط الخام (حوالي ٨٠,٠٠٠ برميل يوميًا).[٢]

(١) نفس المصدر.

(٢) أيمن حسونة، إيران تضرب النفوذ الإسرائيلي في غرب إفريقيا وحوض النيل بـ «دبلوماسية الصفقات»، ٢٠١٠/٧/٢٣. www.almasryyalyoum.com

وإيران معنية بوصول شـــركات إيرانية إلى كينيا لتعبيد الشوارع، وبناء السدود، وتطوير صناعة العقاقير. وقد تضمن الوفد الذي رافق نجاد، رجال أعمـــال من القطاع الخاص. وتقوم إيران بتصدير النفط، والمواد الكيماوية، والســـجاجيد لكينيا، بينما تقوم كينيا بتصدير الشاي لإيران، ومعنية أيضًا بتصدير اللحوم، والأسماك. وطبقًا للاتفاقيات التي تم التوقيع عليها خلال الزيارة، فقد منحت إيران كينيا قرضًا يصل قدره إلى ١٠ ملايين دولار.

وفـــي بداية ٢٠٠٩م قـــام رئيس حكومة كينيا، بزيـــارة إلى إيران، التي كان قـــد وصل إليها بعد قيامـــه بزيارة إلى الولايـــات المتحدة. وقال عقب اجتماعـــه مع نجاد: إن ورقة التفاهمـــات التي تم التوقيع عليها خلال زيارة الرئيس الإيراني، قد تمت المصادقة عليها، لتضع كينيا على مســـار ســـريع من التطور، والتصنيع. وقد اتفقـــت الدولتان على توثيق التعاون في مجال التربية، والبحـــث العلمي، والاقتصاد، والصحـــة. بالإضافة إلى ذلك، لقد أقرت الاتفاقيات السابقة التي سوف تبني بموجبها شركات إيرانية وحدات ســـكنية رخيصة الثمن فـــي كينيا. كما تم الاتفاق على تشـــكيل فِرَق عمل لتطبيق الاتفاقيات التي وُقِّعت بينهما في مجالات: الاقتصاد، والتجارة، والتعاون المصرفي، والزراعة، والتربية، والطاقة، والنفط، والصناعة، وفي المجال السياســـي والثقافي، والصحة، والإسكان.

وفي شهر مايو ٢٠٠٩م قام أيضًا نائب الرئيس الإيراني بزيارة إلى كينيا، مؤكدًا علـــى أن القضية الأكثر أهميةً في إطـــار الأجندة الإيرانية هي إقامة العلاقات مع الدول الإفريقية، وخاصةً مع كينيا، وأن بلاده مســـتعدة لتوسيع نشاطاتها في كينيا بشكل يتماشى ويتناغم مع مصالح الدولتين، كما أنها مستعدة أيضًا لتقديم المساعدة لكينيا في مجالات الزراعة، والإســـكان، والغاز، وبناء محطات توليد الكهرباء. وكان الإيرانيون قد فازوا مؤخرًا بعطاءات لبناء طرق سريعة، ومنشآت للطاقة في كينيا، واســـتبق نجاد زيارته لكينيا بوعـــد بأن تقوم بلاده بتصدير النفط إليها بأســـعار مدعومة، فضلاً عن إقامة عـــدد من المصانع الكيميائية، ومصانع البتروكيماويات.

وشـــهدت الزيارة، رغم ما أثارته من انقسامات في الدولة التي تعتبر موالية للغرب. التوقيـــع على اتفاقات جديدة للتعاون في المجالات الاقتصادية بين البلدين، بما فيها الرحلات الجوية بين كينيا وإيران، ونشـــاط تجاري في ميناء مومباسا، واستثمارات إيرانية كبيرة. [١]

وتنفذ إيران عددًا من المشـــاريع الإعمارية في كينيا، بما فيها شـــق الطرق، كما تضع ضمن جدول أعمالها إنشـــاء مراكز تجارية فـــي كينيا خلال عام ٢٠١٠م. وقد كان مردود هذا النمو فـــي العلاقات أن دعمت كينيا حق إيران في تطوير برنامجها النووي لأغراض سلمية.

وتدرك إيران دور، ومكانة، أوغندا في إحلال الســـلام في منطقة شرق إفريقيا، معلنة عن اســـتعدادها للتعاون، وإجراء مشاورات ثنائية في هذا المجال، كما لا توجد أي موانع، وعراقيل أمام تنمية العلاقات بين البلدين. وقامت إيران بمبادرة للتوســـط بين الســـودان وأوغندا، في نوفمبر ١٩٩٦م. ومن أبرز المعالم السياسية في العلاقات بين البلدين، قيام الرئيس الأوغندي. يوري موســـوفيني، بزيارة إيران، في أغسطس ٢٠٠١م. على رأس وفد رفيع المســـتوى، لمناقشة ســـبل دعم العلاقات الثنائية، والتي انتهت بتوقيع ثلاثة بروتوكولات للتعاون المشترك في مجال الصناعة والتجارة. وتؤكد أوغندا على أن تنفيذ الاتفاقيات المبرمة يشكّل فرصة لتعميق العلاقات الثنائية، كما توجد لديها الرغبة للتعاون مع إيران في شتى المجالات. [٢]

وفي هذا الســـياق، لاقت زيارة الرئيس الإيراني خاتمي لأوغندا ترحيبًا كبيرًا من حكومتها. وأكد الرئيســـان على تشكيل لجنة مشتركة بين البلدين، لرفع مستوى المبادلات الاقتصادية، والتجارية الثنائية.

وفى ســـياق الرغبة الإيرانية لتوثيق العلاقات مع دول إفريقيا الشرقية، كان الاهتمام بتنزانيا. ومن أبرز التفاعلات، قيام وزير خارجية تنزانيا بزيارة لايران، في أكتوبـــر ٢٠٠٨. تم خلالها التوقيع علـــى وثيقة تفاهمات تهدف

(١) النشاطات الإيرانية في إفريقيا الشرقية.... مرجع سابق.

(٢) نقلاً عن موقع www.alrased.com. ٩/٣/ ٢٠١٠.

إلـى توثيق العلاقات بـين البلدين، وأعربت إيران عن اسـتعدادها لتقديم المسـاعدات لتنزانيا. وفي يناير ٢٠٠٩م، وقّع وزيرا الدفاع في البلدين على اتفاقية لتوثيـق العلاقات الثنائية، والتعاون في المجال الأمني، واسـتعداد إيران لبيع تنزانيا التكنولوجيا العسـكرية وتبادل الخبرات الدفاعية، وكذا استعداد إيران لتقاسـم تجربتها مع تنزانيا. وفي خطوة متقدمة، قام نائب الرئيس الإيراني، فرويس دؤودي، بزيارة لتنزانيا، واجتمع مع رئيسها، وتباحث معه في توسـيع العلاقـات بين هاتين الدولتـين، وتم التوقيع على اتفاقية تجارية وزراعية.[١]

---

(١) علي المالكي، هل يصبح يورانيوم إفريقيا وقود الموت الإيراني، ١٨/٧/٢٠١٠م:
www.middle-east-online.com

المبحث الثالث

النفوذ الإيراني
في الجنوب الإفريقي وشمال إفريقيا

تعمل إيران على تقوية علاقتها مع جنوب إفريقيا، من كافة الأطر السياسية والاقتصادية، بعد أن أسس البلدان علاقاتهما رسميًا عام ١٩٩٤م،[1] عبر تواصلها مع الأقلية الإسلامية، التي تتمتع بقوة اقتصادية كبيرة، ساهمت في نمو الاقتصاد الوطني، كما تميل بعض القيادات الإسلامية في جنوب إفريقيا للدور الإيراني في محاربتها للصهيونية، بما يعد عامل جذب إضافي بين إيران، ومسلمي جنوب إفريقيا.

ويلاحظ أنه منذ انتهاء نظام الفصل العنصري، وتشكيل حكومة المناضل التاريخي، نيلسون مانديلا، إلى حكومة الرئيس جاكوب زوما، لم تغفل كافة الحكومات الجنوب إفريقية دمج القيادات الإسلامية في القرار السياسي في مبنى الاتحاد الحاكم، نظرًا لنضالهم في عهد الفصل العنصري.

وترى إيران أن جنوب إفريقيا هي الأقوى في الاقتصاد الإفريقي، بل أصبحت بوابة إفريقيا السياسية للعالم، وخاصة بعد تحالفها مع البرازيل، والهند، من أجل الوصول إلى مجلس الأمن الدولي بالمقاعد الدائمة، لتمثيل صوت الجنوب من هذا العالم، وهي الوحيدة التي تستطيع جذب العواصم الإفريقية نحوها. وتتبدى دلالة تصريحات المتحدث باسم خارجية جنوب إفريقيا الرسمية، أثناء زيارته لإيران، حول أن بلاده تساند إيران في قيادة

(١) مايكل روبن: إيران تتحدى مبدأ مونرو وتخترق إفريقيا، ترجمة أحمد طه حسين، موقع إسلام أون لاين، ٢٣/٩/ ٢٠٠٨م.

الشـــرق الأوســـط، وهى تصريحات تجاوزت الخطوط الحمراء في بعض الدول العربية، كالسعودية ومصر، على الرغم من الإدراك الإيراني أن الدعم الجنـــوب إفريقي ينبع من موازين القوى، ومهما بلغت العلاقات بين البلدين، فهـــذا لن ينال من خصوصية العلاقـــات الأمريكية مع جنوب إفريقيا. غير أنـــه في المحصلـــة، امتنعت جنوب إفريقيا عن التصويـــت لصالح قرار في الأمم المتحدة يدين انتهاك إيران لحقوق الإنسان هناك، ناهيك عن رفضها فرض المزيد من العقوبات على إيران، بسبب برنامجها النووي. وقد تعززت العلاقات الدبلوماســـية والاقتصادية بين جنوب إفريقيا وإيران، عن طريق تزويدها بالنفط الإيراني منذ ســـنين عديدة، عـــلاوة على قيام العديد من الشركات الجنوب إفريقية باستثمارات ضخمة في إيران.[١]

وتبرز في هذا الخصوص زيارة الرئيس الإيراني، أحمدي نجاد لجنوب القارة الســـمراء، خاصة زيمبابـــوي، في محاولة إيرانيـــة جديدة للوصول إلى شـــركاء جدد في الجنوب الإفريقي، ولتعزيـــز الروابط بين الدول التي بينهـــا وبين الغرب خلافات. وكان من الطبيعـــي أن يوجّه كل من رئيس زيمبابوي، روبـــرت موجابي، ونظيره الإيراني، محمود أحمدي نجـــاد، انتقادات حادة للغرب، في هراري، بســـبب العقوبات المفروضة على حكومتيهما. وقال: إنه «بسبب الموقف المبدئي الذي تبنيناه، شهّرت الدول الغربية بشكل ظالم بإيران، وزيمبابوي، وفرضت عليهمـــا عقوبات». وأكد أن الدولتين كانتا «ضحيتـــين لعقوبات غير قانونية، وغير مبررة، فرضتها الدول الغربية التي تريد أن تقوّض ســـيادتنا، واستقلالنا، وسلامة أراضينا».

وشدد موجابي على أن زيمبابوي تؤيد حق إيران في السعي للاستخدام السلمي للطاقة النووية. من جانبه انتقد أحمدي نجاد الدول التي «تثير المخاوف بشأن أشكال الظلم والفســـاد، رغم أنها تقوم بنهب موارد دول أخرى لتوســـيع هيمنتها الدولية».

(١) نجاد يدخل حرب الدبلوماسية في القارة السمراء، موقع العرب أون لاين، ٢٠١٠/٤/٢٤م.

ووصف الرئيس الإيراني أسلوب زعامة موجابي بأنه «درس لكافة الدول». [1]

وسبق أن تمخضت عن زيارة خاتمي إلى زيمبابوي، توقيع عشر اتفاقيات للتعاون، تضمنت إضافة إلى البيان السياسي المشترك، مذكرة تفاهم للتعاون في مجال التكنولوجيا والاتصالات، واتفاقية إنتاج وتجميع الجرارات، ومذكرة تفاهم لتمويل محطة توليد الكهرباء في زيمبابوي، ومذكرة تفاهم بشأن غرفتي تجارة البلدين، ومذكرة تفاهم للتعاون في مد خطوط السكك الحديدية، ومذكرة تفاهم في مجال نقل خطوط الاتصالات، ومذكرة تفاهم للاستثمارات في قطاع الطاقة في زيمبابوي، ومذكرة تفاهم لتمويل مشروع معدات الاتصالات، واتفاقية تجنب الازدواج الضريبي.

كما أكد الجانبان على ضرورة تطوير التعاون في القطاعات الخاصة في البلدين لتحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي، وقد أعرب رئيس زيمبابوي عن ارتياحه لزيارة الرئيس خاتمي. والوفد المرافق له، لجهة تنمية التعاون الثنائي على أساس المصالح المتبادلة، إضافة إلى ضرورة التعاون الثنائي، والتنسيق بين رجال الأعمال في البلدين، بتوفير الأمن لهم، والقيام بصياغة القوانين، وإيجاد الآليات المناسبة لتمهيد مشاركة القطاع الخاص في جميع شرائح المجتمع في القوانين التي تسنّها، وأهمية تنشيط الاستثمارات المشتركة، في المجالات الصناعية والتجارية، وتوظيف رجال الأعمال الإيرانيين رؤوس أموالهم في زيمبابوي.[2]

وشهدت العلاقات الإيرانية - الأوغندية تطورًا ملحوظًا، على صعيد التشاور والتنسيق ودعم العلاقات الثنائية. وتعد المبادرة الإيرانية للتوسط بين السودان وأوغندا في نوفمبر ١٩٩٦م، من أبرز المعالم السياسية في العلاقات بين البلدين. إلى جانب زيارة الرئيس الأوغندي، يوري موسوفيني، لإيران في أغسطس ٢٠٠١م، على رأس وفد رفيع المستوى، لمناقشة سبل دعم العلاقات

---

(١) نفس المصدر.

(٢) شريف شعبان مبروك، جولة خاتمي وتفعيل العلاقات الإيرانية - الإفريقية، مرجع سابق، ص ١٠٣.

الثنائية، والتي انتهت بتوقيع ثلاثة بروتوكولات للتعاون المشترك، في مجال الصناعة والتجارة.

وفي هذا السياق، لاقت زيارة خاتمي إلى أوغندا، وكانت محطته الأخيرة في إفريقيا، ترحيبًا كبيرًا من الحكومة الأوغندية، وأكد الرئيسان على أن تشكيل أول اجتماع للجنة المشتركة بين البلدين، خلال الأعوام الأخيرة، يبشّر بتحول ملحوظ في رفع مستوى المبادلات الاقتصادية والتجارية الثنائية، أملاً في استمرار مسيرة التعاون المتنامية، حتى التوصل إلى المستوى المنشود، وذلك من خلال متابعة مسئولي البلدين.

كما تطرق الجانبان إلى الأوضاع على الساحة الإقليمية، والدولية. وبدوره، وفي المحطة الأوغندية، كرّس الرئيس نجاد مساعيه للحصول على مساندة حكومة الرئيس، يوري موسيفيني، ضد تشديد العقوبات من مجلس الأمن الدولي؛ حيث تشغل أوغندا مقعدًا مؤقتًا فيه.

من زاوية أخرى، ترتبط إيران مع الشمال الإفريقي، ذات الغالبية الإسلامية، بعلاقات جيدة، رغم ما شابها من توترات، خصوصًا أن دول هذه المنطقة ذات غالبية إسلامية، بكل ما يعنيه المكون العقدي من دلالات. وتعتبر الجزائر بمثابة نقطة الارتكاز للحضور الإيراني في المغرب العربي. وقد أيّدت الجزائر الثورة الإيرانية، وعملت على توثيق، ونمو العلاقات معها. في هذا السياق، تمثل زيارة الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد في عام ١٩٨٢م، وفي أثناء الحرب بين العراق وإيران، وقيام الجزائر بتمثيل ورعاية المصالح الإيرانية في الولايات المتحدة بعد قطع العلاقات الدبلوماسية بين إيران والولايات المتحدة، في ٧ أبريل ١٩٨٠م، علامة هامة.[١]

(١) في هذا السياق، يمكن رصد ما قامت به الجزائر من دور الوسيط من أجل الإفراج عن الـ٥٠ دبلوماسيًا أمريكيًا الذين احتجزوا كرهائن في السفارة الأمريكية في طهران في ٤ نوفمبر ١٩٧٩م، كما كثفت الجزائر من مهام الوساطة الحميدة خلال الحرب بين العراق وإيران إلى حد أنه في إحدى هذه المهام قتل وزير خارجيتها، محمد الصديق بن يحيى، أثر تحطم طائرته في ظروف غامضة، في ٣ مايو ١٩٨٢م، عند الحدود العراقية-

بيـــد أن العلاقات توترت على خلفية تقارير أمنيـــة جزائرية عن تورط محتمل لإيران في دعم قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، مباشرة بعد إلغاء المسار الانتخابي، مطلع العام ١٩٩٢م، وبعد فوز الجبهة في الدورة الأولى من الانتخابات التشـــريعية، وما أعقب ذلك من إلغاء نتائج هذه الانتخابات أواخر العام نفسه.(١)

وفي المحصلة، قطعت الجزائـــر العلاقات مع إيران في مارس ١٩٩٣م، غير أنه بعد فوز الرئيس محمد خاتمي، عام ١٩٩٧م، وسياسته في الانفتاح وترميم الجسور، وإعلان إيران دعم سياسة المصالحة الوطنية وتحقيق الوئام الوطني والسلم الأهلي، في عهد الرئيس، عبد العزيز بوتفليقة، أعيدت العلاقات في سبتمبر ٢٠٠٠م، وشروع البلدين في تعيين وتبادل الســـفراء في أكتوبر ٢٠٠١م، انتهت فترة القطيعة، لتشهد

*- التركية، د. السيد عوض عثمان، العلاقات الجزائرية - الإيرانية: من القطيعة إلى بدايات الانفراج، مختارات إيرانية، العدد ٥٢، نوفمبر ٢٠٠٤م، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص٨٠.

(١) على الرغم من النفي الإيراني الرسمي، فقد اتخذت طهران، وقتئذ، موقفًا مساندًا لجبهة الإنقاذ، اعتبرته الجزائر تدخلاً في شئونها الداخلية، وما توافر من تقارير عن قيام مسئولين إيرانيين بإرسال أصوليين جزائريين إلى لبنان لتلقي تدريبات شبه عسكرية في معيمات حزب الله، وتزامن ذلك مع مبادرة الجزائر بإبعاد سبعة دبلوماسيين إيرانيين، من بينهم الملحقان العسكري والثقافي في السفارة الإيرانية، تطبيقًا لقرار تقليص مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، واضطرار الجزائر إلى سحب سفيرها وعدد من كبار مساعديه من طهران، بعد قيام إيرانيين بمحاصرة السفارة الجزائرية، ومنزل السفير الجزائري، كما تسبب قرار السلطات الجزائرية اعتقال قادة الجبهة الإسلامية، صيف ١٩٩١م، وعلى رأسهم الشيخ عباس مدني، وقبل إلغاء الانتخابات، في مزيد من توتير العلاقات، إلى حد استدعاء الجزائر لسفيرها في طهران، ثم سحبه في أوائل عام ١٩٩٢م، وتبعه إنهاء رعايتها للمصالح الإيرانية في الولايات المتحدة. وازدادت العلاقات توترًا بعد قرار حل الجبهة؛ حيث تصاعد التهجم الإيراني على الجزائر، وباءت محاولات الدبلوماسية الجزائرية بالفشل في إقناع القيادة الإيرانية بالعدول عن موقفها، عبر وساطات عدة منها، السورية والليبية والتي فشلت جميعها، وأشارت صحيفة الديلي تليغراف البريطانية في تقرير لها، إبان هذه الأزمة، إلى أن إيران وعدت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بمنحها خمسة ملايين دولار إذا تمكنت من الوصول إلى السلطة في الجزائر. نفس المصدر، ص ٨٠.

العلاقات بداية مرحلة انفراج، على أساس الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشئون الداخلية.

وتجسد الحرص على تكريس الطابع المؤسسي لتعاون البلدين، متمثلاً في اللجنة الاقتصادية المشتركة، والتي عقدت أول اجتماع لها، في يناير ٢٠٠٢م بالعاصمة الجزائرية؛ لتفعيل التعاون في جميع المجالات، خاصة القطاعات الصناعية والزراعية والثقافية والعلمية.

وتم التوقيع على ٢٠ اتفاقية ومذكرة تفاهم بين البلدين. وتبادل البلدان الزيارات على مستوى المسئولين في البلدين، كان أبرزها زيارة الرئيس بوتفليقة لإيران، في الفترة من ١٧ - ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٣م، والتي تُوِّجت بتوقيع ١٨ اتفاقًا للتعاون الثنائي في مجالات القضاء، والنقل، والصناعة، والمالية، والحماية المتبادلة للاستثمارات. وتلتها تكثيف لقاءات المسئولين في جميع المجالات، وفتح معارض خاصة لمنتجات البلدين، وتطوير التعاون في المجالات العلمية، والري، والسدود، والاستفادة من التجربة الإيرانية في الصيد البحري، وترميم المواقع والآثار التاريخية، والتعاون في ترجمة الأعمال الأدبية والتاريخية الجزائرية، من اللغة العربية، إلى اللغة الفارسية.

وكانت زيارة الرئيس الإيراني، محمد خاتمي، للجزائر في ٢ أكتوبر ٢٠٠٤م، هي أول زيارة لرئيس إيراني منذ قيام الجمهورية الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩. وإيران والجزائر يتمتعان بطاقات هائلة ستسمح لهما بإقامة تعاون كفيل بأن يشكّل نموذج تعاون جنوب - جنوب، كما تطمح إليه الدول النامية، كما أنهما تجمعهما عضوية منظمة دول المؤتمر الإسلامي، ومنظمة أوبك، وحركة دول عدم الانحياز، كما أنهما من الدول المنتجة للغاز. وهناك اتفاقيات مهمة بين البلدين على صعيد التعاون في مجال الطاقة.[1]

وقد تنامى التعاون الاقتصادي بين البلدين، بعد معاودة استئناف العلاقات

(1) Ahmed, Hamid Ould, "Iran's President Urges Deeper Algeria Trade Ties," Reuters, August 6, 2007.)
وعليه، تضاعف التبادل التجاري، من ٢٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٧، إلى ٥٠ مليون دولار عام ٢٠٠٨)

الدبلوماسية، في سبتمبر ٢٠٠٠م، وبدرجة ملحوظة، بعد زيارة الرئيس الإيراني، أحمدي نجاد، عام ٢٠٠٧م للجزائر، وتأكيده عزم بلاده على إزالة كافة العوائق، والعراقيل أمام الروابط الاقتصادية بين البلدين. (١)

وشرع البلدان في ترقية التعاون، والاستثمار المشترك في مجالات الطاقة، والصناعة، والبنوك، والصناعات الزراعية. (٢) وفي يوليو ٢٠٠٨م تم الإعلان عن خطط لبناء مصنع للأسمنت في الجزائر، بقيمة نحو ٣٠٠ مليون دولار. ولقد أيدت الجزائر، علنية، وفي أكثر من مناسبة، حق إيران في الاستخدام السلمي للطاقة النووية.(٣)

وعملت دبلوماسية لقاءات القمة على اضطراد نمو العلاقات. وفي هذا السياق، دفعت زيارة الرئيس الجزائري، عبد العزيز بوتفليقة، لإيران، عام ٢٠٠٨م، مسيرة العلاقات إلى مرحلة متقدمة.

وعلى صعيد العلاقات مع الجماهيرية الليبية، فقد شهدت مرحلة من التقلبات، منذ واقعة اختفاء الإمام موسى الصدر، في ظروف غامضة خلال زيارته لليبيا، وإصرار الإيرانيين على إزالة هذا الغموض في هذه القضية، قبل التجاوب مع مساع ليبيا لمعاودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. (٤)

تكفي الإشارة إلى زيارة النائب الأول للرئيس الإيراني، برويز داودي، لليبيا، في ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٧م، والتوقيع على ١٠ اتفاقيات، ومذكرات تفاهم على الصعد السياسية، والاقتصادية، والثقافية. (٥)

وفي يناير ٢٠١٠، زار وزير الخارجية الإيراني، الجماهيرية، لمناقشة

---

(1) algeria Agro Ties Highlighted," Iran Daily, December 31, 2008.)

(2) Algeria, Iran Discuss Energy, Trade," Press TV, August 11, 2008; "Iranians Invited To Invest In Algeria," Press TV, November 17, 2008).

(3) "Algeria Backs Iran's Right For Access To Nuclear Energy," Iranian Students News Agency, November 16, 2008).

(٤) د. السيد عوض عثمان، العلاقات الجزائرية...، مرجع سابق، ص ٨٠.

(٥) معمر عطوي، إيران تقتحم القارة السمراء، جريدة الأخبار، ٢٠٠٨/٥/٢٤،
www.al-akhbar.com

«ميثاق جديد» في العلاقات الاقتصادية الليبية - الإيرانية، خاصة التعاون المشترك في مجالات النفط والغاز، ومشروعات تنمية البنية التحتية، خاصة المصانع، والطرق والمستشفيات.[1]

ويرى الباحث أن مستوى التنسيق الوثيق بين إيران والسودان، وانعكاساته المحتملة على المنطقة المغاربية، قد ألقى بظلاله على العلاقات التونسية - الإيرانية، والتي شهدت في تلك الآونة أزمة حادة أدت إلى سحب السفراء من عاصمتي البلدين، وإغلاق السفارتين بعدما اتهمت تونس الخرطوم بتقديم الدعم لحركة النهضة المحظورة، في سياق المخاوف من النزعة الإيرانية المعلنة لتصدير الثورة الإيرانية؛ حيث لم يكن هناك مفر أمام تونس والمغرب من قطع علاقاتهما الدبلوماسية مع إيران في عام ١٩٨٧، إلا أن العلاقات استؤنفت لاحقًا في عام ١٩٨٨م، وعاود البلدان تبادل السفراء مع إيران.[2]

وترتبط إيران مع تونس بعدة اتفاقات للتعاون بين البلدين، كما يوجد استثمار إيراني في مجال السياحة، ورغبة الإيرانيين في السفر لتونس للسياحة هي التي ساهمت في تحسين العلاقات بين البلدين، بعد الفتور الذي شهدته منذ انتصار الثورة الإيرانية. وافتتحت إيران ملحقية ثقافية في تونس عام ٢٠٠٧م، لعبت دورًا في تفعيل النشاط السياحي من إيران إلى تونس، رغم غياب خطوط نقل جوية مباشرة. وبرزت رغبة وعزم البلدين على تقوية الروابط الاقتصادية، بشكل مؤسسي، من خلال صيغة اللجان المشتركة؛ حيث تعتبر إيران تونس بمثابة بوابة لسوق غرب إفريقيا. وحتى عام ٢٠٠٤م، بلغ معدل التبادل التجاري بين تونس

(1) "Mottaki: Iran, Libya Share Common Views on Main Regional Issues," IRIB, January 15, 2010, http://english.irib.ir/index.php/news/political/29848-mottaki-iran-libya-share-common-views-on-main-regional-issues- January 17, 20106Iran, Libya Discuss Oil and Gas Projects," Press TV, January 16, 2010, http://www.presstv.ir/detail.aspx?id=116245&sectionid=351020103 (January 17, 2010»

(٢) د. السيد عوض عثمان، العلاقات الجزائرية - الإيرانية...، مرجع سابق، ص٨٠.

وإيران، قرابة ٤٥ مليون دولار سنويًا.[1]

وخـــلال الفترة من ٢١ مـــارس ٢٠٠٧ - ٢٠ مـــارس ٢٠٠٨م، تزايدت العلاقات التجارية بين البلدين بنحو ٦٠٪، بالمقارنة بنفس الفترة عام ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧م.[2]

وفي عام ٢٠٠٧م، وقّع نائب وزيـــر الزراعة الإيراني، مع وزير الزراعة والمصادر المائية التونســـي، مذكرة تفاهم مشـــترك لترقية التعاون في قطاع الصيد البحري، وتبادل الخبراء، والتعاون العلمي، وبرامج البحوث في هذا القطاع.[3]

ولقـــد بلغ التبادل التجاري بين البلدين في عام ٢٠٠٧- ٢٠٠٨م، نحو ١٣٠ مليون دولار. وتقـــرر عقد قمة اقتصادية، فـــي يونيو ٢٠١٠م، بعد اللقاء الذي تم في أبريل من العام الجاري، بين السفير التونسي في طهران، ووزير التجارة الإيرانية، لتنشيط أعمال اللجنة الاقتصادية المشـــتركة. وفي عام ٢٠٠٧م، أعلن الرئيس التونسي، زين العابدين بن علي، دعم وتأييد بلاده لحق إيران في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية.[4]

وتؤكد التجربة الموريتانية، الدولة الأفقر في المغرب العربي، مدى قدرة إيران على استغلال هذه الوضعية، عبر استخدام سلاح المساعدات الاقتصادية وتطوير اكتشـــافات النفط، وتطوير مشروعات البنية التحتية. وبصفة خاصة، عندما قررت موريتانيا قطع العلاقات الدبلوماســـية نهائيًـــا مع الكيان الصهيوني، في ٢٢ مارس ٢٠١٠م، حدثت حالة مـــن الصمت العربي إزاء هذا البلد المهم

(1) iran to Build Biggest Trade Center in Tunis," Payvand, July 23, 2004, http://payvand.com/news/04/jul/1179.html (February 7, 2010

(2) Iran-Tunisia Trade Hits $130m." Tehran Times, April 28, 2008, http://www.tehrantimes.com/index_View.asp?code=166909 (january 17, 2010

(3) Iran, Tunisia Sign Fishery Co-op Deal." PressTV, September 10, 2007, http://www.presstv.ir/Detail.aspx?id=22564&sectionid=351020102 (February 7, 2010)

(4) "Tunisia: Iran Not After Nukes," Press TV, July 15, 2007.
"Tunisia Recognizes Iran's Right To Nuclear Technology – Envoy," Mehr News Agency, December 17, 2005.

فـــي المنطقة العربية، بامتداداته الضاربة في عمق الغرب الإفريقي، خاصة في ضوء التحرك الإيراني منذ فترة لملء الفراغ، والقيام بدور البديل الداعم للنظام الموريتاني، الذي لم يدع رئيســـه لزيارة أيـــة دولة عربية قبل زيارته لإيـــران، في يناير ٢٠١٠م، كأول مســـئول موريتاني يـــزور إيران منذ الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م.[١]

ولقد شكّل «الحليف» الإيراني الجديد، بقدراته المالية، وتأثيره المتصاعد في منطقة الجوار الإفريقي، خاصة الســنغال التي تتقاطع مع موريتانيا في ملف الزنوج الذي يمثل أزمة مســـتمرة لكافة الحكومات الموريتانية المتعاقبة، بداية مهمة، سواء لجهة ما يمكن أن تلعبه إيران في هذا الملف، أو ما أعلنته إيران بأنها ستقوم باستكمال بناء المستشفى الذي كان الكيان الصهيوني قد بدأ بتشييده في العاصمة نواكشـــوط، ووعد إيران بإرسال أطباء أكثر مما وعدت به إســـرائيل، وتوقيع اتفاقية تعاون ومذكرتي تفاهم لتعزيز التعاون والشـــراكة بين البلدين، وحل مشـــكلة النقل بالعاصمة، بتقديم ٥٠٠ سيارة أجـــرة و٢٠٠ حافلة للنقل الجماعي، ووعود بتمويل مشـــاريع مهمـــة، مثل التعاون الجيولوجي والاستثمار في الميدان المصرفي، ومنح نظام الأفضلية للبضائع والسلع الإيرانية في السوق الموريتانية.[٢]

(١) رضا عبد الودود، وسط صمت عربي.. قطع العلاقات مع «إسرائيل» وتحالف مع إيران، ٢٠١٠/٤/٢٢، www.almolim.net.

(٢) المصدر السابق.

الفصل الثاني

مداخل وأدوات وأهداف التغلغل الإيراني في إفريقيا

المبحث الأول

إيران ودبلوماسية القوة الناعمة..

المساعدات التنموية

تدرك إيران أنها ليست بقوة عظمى ذات قدرات عسكرية. واقتصادية كبيرة، بيد أنها تطمح في أن تكون قوة إقليمية مؤثرة، وتعمل على خلق «النموذج الإيراني» الذي يستطيع جذب اهتمام وتأييد المجتمع الدولي.

ولعل سياسة المساعدات التنموية تعد أبرز هذه الأدوات التي تستخدمها الدبلوماسية الإيرانية لتحقيق هذه الغاية، أي الاستعاضة عن استخدام القوة المسلحة، بدبلوماسية القوة الناعمة Soft Power .

وتحاول إيران أن تستخدم برنامج التعاون الدولي لتحقيق أهداف سياستها الخارجية تجاه القارة الإفريقية، أي أن سياسة المساعدات التنموية التي تقدمها للدول الإفريقية تمثل تطبيقًا عمليًا لمفهوم القوة الناعمة، ولكسب عقول وقلوب الأفارقة.

واستوعبت إيران خلاصات الخبرة الصهيونية [1] في هذا المجال، والتي كانت من أهم أسباب التغلغل الصهيوني في القارة، وحاجة البلدان الإفريقية

(١) راجع في ذلك، د. حمدي عبد الرحمن، إسرائيل وقوتها الناعمة في إفريقيا، موقع الجزيرة نت، ٢/١٨ / ٢٠١٠م.

للمساعدات التنموية، والتعاون المشترك، وعملت على تسويق النموذج الإيراني إفريقيًا، ولاسيما في قطاع التكنولوجيا، ومجالات الطاقة، والتنقيب عن النفط، والاستكشافات البترولية، وصيانة معامل تكرير النفط، واستغلال الإمكانيات البتروكيماوية والغاز، وتنمية القطاعات الزراعية، والصحية، وإقامة وإنشاء السدود، وأيضًا الاستفادة من قدرة إيران المتطورة في مجال الدفاع والاستخدامات العسكرية، وعملت إيران على ضخ أموال طائلة لبلدان القارة السمراء، وتصدر لهم النفط بأسعار زهيدة ومدعومة، وتقوم بتطوير البنية التحتية، وإنشاء المصانع، ومعامل تكرير البترول، وتساعد في القطاعين الزراعي والعسكري، بل وتتعاون معهم في مجال تطوير الطاقة النووية.

وتخطط إيران مستقبلاً لإمكانية الوجود الطويل الأمد في إفريقيا، وليس وجودًا عابرًا أو لحظيًا، والعمل على إيجاد أرضية مشتركة لتوسعة العلاقات المتبادلة، والسعي إلى استغلال الموارد والثروات الإفريقية، وكذلك التوسع في التبادل التجاري مع تلك الدول، باعتبارها أفضل مكان للترويج للبضائع الإيرانية.

وقد أعلنت إيران أن حجم صادراتها إلى إفريقيا تضاعف ثلاث مرات، خلال خمس سنوات، من ٢٠٠٣ - ٢٠٠٨م، مقارنة مع الأعوام الخمسة التي سبقتها؛ حيث يشار إلى أن الصادرات الإيرانية إلى إفريقيا، في العام ٢٠٠١م، كانت ٩٠ مليون دولار، ارتفعت إلى ٢٩١ مليون دولار في عام ٢٠٠٨، فيما تعد مصر والسودان وزامبيا وجنوب إفريقيا وإثيوبيا وجيبوتي والجزائر ونيجيريا وكينيا، أهم الأسواق للصادرات الإيرانية في القارة الإفريقية. وتستغل في ذلك الأوضاع الاقتصادية المتردية لمعظم دول المنطقة، وحاجتها الماسة إلى الحصول على مساعدات اقتصادية أو نفطية.[1]

(١) خالد محمود، إيران تسعى للحصول على موطئ قدم في القرن الإفريقي، جريدة الشرق الأوسط، لندن، ٢٠/ ١٢/ ٢٠٠٩م.

كما تعمل على حسن استثمار كل الفرص المتاحة التي تساهم في توطيد حضورها المادي، وتعزيز وجودها المعنوي: فعلى سبيل المثال، لا الحصر، فعندما قامت موريتانيا بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني، قبل عامين تقريبًا، أعلنت إيران استكمال بناء المستشفى الذي كانت الدولة العبرية قد شرعت في تشييده في العاصمة نواكشوط، وبالمثل قررت إيران بناء نظام للصرف الصحي، في مدينة طوبى، في السنغال، كان من المفترض أن تموله الدولة العبرية.

كما تعمل إيران على تلبية رغبة بلدان القارة في توظيف إيران استثماراتها في المشاريع الاقتصادية، والتنموية، بل ومساعدة بعض الدول في إعادة البناء والإعمار، بعد الحرب، كما هو حال سيراليون، التي تلقت الكثير من مساعدات إعادة البناء من إيران، بعد الحرب، من بينها مساعدات في قطاعات الزراعة، والصيد البحري، والصحة، والنقل، كما أبدت القطاعات الخاصة والحكومية في إيران الاستعداد للمشاركة في القطاعات التنموية في سيراليون.

وبالمثل، رحبت دولة مثل بنين، التي لديها برامج تنموية، بالاستعداد الإيراني لتقديم المساعدة لتطوير هذه البرامج، وتدريب كوادرها الفنية، والزراعية.

ويلاحظ أن إيران قد استفادت من خبرتها في مجال النفط، والتكنولوجيا، وصيانة معامل تكرير النفط، والاستكشافات البترولية، واستغلال الإمكانيات البتروكيماوية والغاز، والقدرة المتطورة في مجال الدفاع والاستخدامات العسكرية، وقدمت المساعدة الفنية في هذه المجالات وغيرها.

ومع تطور ونمو العلاقات الإيرانية الإفريقية، تم التوسع في هذه البرامج، ومعظم الدول الإفريقية التي دخلت في علاقات دبلوماسية مع إيران، قد استفادت، بشكل أو بآخر، من هذه المساعدات الفنية. كما استقبلت إيران العديد من الدارسين، والطلاب الأفارقة للتدريب في مراكزها العلمية والتدريبية المختلفة.

المبحث الثاني

إيران ودبلوماسية النفط
ودعم العلاقات التجارية والاقتصادية

تتأكد حقيقة أنه بمقدور الاقتصاد، وخاصة النفط، أن يكون قاطرة رئيسة لدفع العلاقات السياسية الدولية، ورافعة من أبرز الروافع ذات الصلة، بتغليب التعاون والحوار المشترك، ولغة المصالح المتبادلة، لتجاوز الخلافات، والتناقضات السياسية، وتقليصها، وولوج آفاق جديدة من ترميم، وترقية العلاقات.

ويحتل النفط، بما له من أهمية محورية في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، في الحاضر والمستقبل، مكانة مركزية [١] في العلاقات التبادلية بين إيران - ثالث مصدِّر للنفط على مستوى العالم، وثاني دولة في احتياطي الغاز - وكثير من الدول [٢]، وخاصة في إفريقيا، على الرغم من أن الدور الإيراني ما يزال

(١) وفق ما تشير إليه تقارير البنك الدولي الصادرة عام ٢٠٠٦، عن أوضاع التنمية في العالم عام ٢٠٠٥م وحده، فقد بلغ الناتج الإجمالي في إيران ١٧٠ مليار دولار، وتمتلك احتياطيًا نفطيًا يقدر بـ١٢٦ مليار برميل، يشكل نحو ١٢٪ من إجمالي النفط العالمي، وتنتج إيران يوميًا ٤ مليون برميل من النفط، الذي تعتمد عليه إيران بشكل أساسي، إذ يشكل حوالي ٨٠٪ من صادراتها، كما تمتلك إيران احتياطيًا ضخمًا من الغاز الطبيعي، يبلغ نحو ٢٧ مليار متر مكعب، مما يشكل نحو ١٥٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي من الغاز. محمود حسن جناحي، اللغز الإيراني: دولة غنية وشعب فقير، الوطن البحرينية، ٢٠٠٩/٢/٤م، نقلاً عن www.alrased.net

(٢) انظر في ذلك، د. السيد عوض عثمان، النفط قاطرة العلاقات الإيرانية - الصينية، مختارات إيرانية، العدد ٥٨، مايو ٢٠٠٥م، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة.

في طور النشوء.

ومن ناحية أخرى، تُولي إيران أهمية بالمواقع الجيو-اقتصادية في القارة الإفريقية، وخاصة ثلاث مناطق:

- مناطق إنتاج النفط في غرب إفريقيا، والتي راحت تتحول إلى مناطق إنتاج رئيسة للنفط والغاز. مثل: نيجيريا، وأنجولا، وغينيا الاستوائية وتوجو.

- والمناطق الغنية بمناجم اليورانيوم التي تعتبرها إيران مادة حيوية، واستراتيجية في نطاق استخداماتها في مفاعلها النووية، لاسيما منطقة الصحراء الواعدة، وفي النيجر.

- ومناطق استخراج الماس من مناجم تقع في دول إفريقية مثل جمهورية إفريقيا الوسطى، وسيراليون، وليبيريا.

ومن ناحية أخرى، تعمل إيران على توظيف دبلوماسية النفط لكسب ود دول القارة. وبهذا الخصوص، فلقد تعززت، على سبيل المثال، العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين إيران وجنوب إفريقيا، عن طريق تزويد إيران لها بالنفط، من سنين عدة.

وتجسد كينيا، ذات الأغلبية المسيحية، أنموذجًا لمحاولة إيران استمالة بعض الدول الأقل احتمالاً للتحالف مع إيران؛ حيث كانت كينيا، ضمن جولة الرئيس نجاد، ووقّع معها صفقة لبيعها أربعة ملايين برميل من النفط الخام سنويًا.

وفي أوغندا، والتي اكتُشف فيها النفط مؤخرًا، أعلن رئيسها، أثناء زيارته مؤخرًا لإيران، أنه يفكر ببناء مصفاة لتكرير النفط، ومد خط أنابيب النفط. ورغم أن أوغندا لا تنتج نفطًا في الوقت الراهن، لكنها تملك، حسب آخر التوقعات، احتياطيًا كبيرًا، يعادل ملياري برميل من النفط.

ومن الأهمية الإشارة إلى تبني إيران لدبلوماسية النفط مقابل اليورانيوم. وفي هذا السياق، ألمحت بعض الدوائر، في الكواليس الإفريقية، عن رغبة إيران في الحصول على اليورانيوم من زيمبابوي، غير أن ما كشفت عنه

صحيفــة «صنداي تليغراف»، في عددها الصادر، بتاريخ ٢٥ أبريل ٢٠١٠م، من أن إيران أبرمت مع زيمبابوي صفقة ســرية لاستخراج احتياطياتها غير المستغلة من مناجم اليورانيوم؛ حيث نسبت الصحيفة إلى مصدر في حكومة زيمبابوي قوله: إن إيران حصلت على حقوق حصرية لليورانيوم، في شــهر مارس ٢٠١٠م، عندما زارها، ديديموس موتاسا، وزير الدولة لشئون الرئاسة، في زيمبابوي، وتم التوقيع رسميًا على الاتفاق بعيدًا عن الأضواء.

ولا شك أن هذا تتويج لمسار تطور العلاقات، خاصة، بعد زيارة الرئيس روبرت موجابي لطهران عام ٢٠٠٧م؛ بحثًا عن النفط. [١]

ومناط أهمية ذلك المســعى الإيراني لامتلاك بدائل لمدها باليورانيوم، في ضوء تعقيدات وتحولات الموقف الروســي الذي شرع في إعادة حساباته مع إيران، وبات أكثر ميلاً نحو الموقف الغربي المناهض لإيران. كما في حالة زيمبابوي؛ حيث إن الجهود الإيرانية لتشغيل دورة وقود بشكل مستقل تمامًا، تحتــاج إلى ما هو أكثر من التقنية المتطورة، والمهندســين البارعين والعلماء المتخصصــين. فبدون تأمين كميات كافية من خام اليورانيوم، فإن تلك العملية، أي تشغيل دورة الوقود النووي، ستكون مستحيلة تمامًا[٢] وليس معروف على وجه الدقة كمية اليورانيوم الموجودة في مناجم زيمبابوي، لكن هناك احتمالاً قويًا لأن تكون تلك الاحتياطيات كبيرة.

وحرصت إيران على الطابع المؤسســي لتدعيم العلاقات التجارية والاقتصادية مع دول القارة. وهذا ما يُكسبها صفة التميز.

فمــن «لجنة إفريقيا»، إلى إنشــاء منظمة «تطوير التجارة مــع الدول العربية وإفريقيا» ، وما تلعبه اللجان المشــتركة، ولقــاءات القمة، وما دونها. وللدلالة على

---

(١) محمد أبو الفضل، الرسائل السياسية للتحركات الإيرانية في إفريقيا، الحياة اللندنية، ١٥/٥/٢٠١٠م.

(٢) جيفري كمب، إيران وزيمبابوي: الصفقة النووية المفترضة ١، جريدة الاتحاد، أبو ظبي، ٣٠ /٤/ ٢٠١٠م.

الصعوبات التي صادفها الباحث، تكفي الإشارة إلى أن كافة الكتابات المنشورة، والمتاحة، تشير إلى أن حجم التبادل التجاري بين إيران وإفريقيا، يصل إلى حوالي ٢٠٠ مليون دولار سنويًا، رغم الشك في صحة هذا الرقم؛ حيث إنه أكبر من ذلك بكثير، وهو مرشح للارتفاع خلال السنوات القادمة. ولم يتكفل أحد بمحاولة تحري وتصويب ضآلة هذا الرقم وعدم منطقيته، بل تم استسهال نقله وتعميمه!!.

ويكفي للدلالة هنا، ما صرح به وزير الشئون الاقتصادية والمالية الإيراني، بالإنابة، حسين صمصامي، في مراسم افتتاح الدورة العاشرة للجنة التعاون الاقتصادي بين البلدين، في طهران، بأن حجم التبادل بين إيران وجنوب إفريقيا، وحدها، بلغ في النصف الأول من عام ٢٠٠٨، ٤ مليارات دولار، وأن هذا الرقم قابل للزيادة، إلى ١٠ مليارات دولار سنويًا، نظرًا للإمكانيات الواسعة المتاحة بين البلدين.

ولفت الانتباه إلى أن حجم التبادل غير النفطي، بلغ نحو ٢٥٠ مليون دولار، الأمر الذي أعتبره رقمًا منخفضًا. وأوضح أن شركة MTN تمتلك ١٫٨ مليار دولار من إنجاز المرحلة الثانية للهاتف الجوال الإيراني، برأسمال مشترك مع الجانب الإيراني، وتمكنت الشركة في الفترة من ٢٠٠٦ – ٢٠٠٨م، من تسويق أكثر من ١٠ ملايين رقم هاتف جوال، ما يكسبها أرباحًا تقدر بنحو ١٠٠ مليون دولار شهريًا.(١)

إضافة إلى سعي إيران لإقامة بعض التكتلات، مثل التكتل الإفريقي الآسيوي، تكون إيران طرفًا مهمًا فيه.

وبالرجوع للتصريحات الرسمية، صرح وزير الخارجية الإيراني، في مؤتمر صحفي مشترك، ضمه مع نظيره الغيني، بطهران، في ٤ فبراير ٢٠١٠م، من أن حجم التبادل التجاري بين إيران والدول الإفريقية يبلغ خمسة مليارات دولار سنويًا. (٢)

وفي المحصلة، وعلى الرغم من أن التبادل التجاري ليس بمستوى نظيره،

---

(١) جريدة ١٤ أكتوبر، عدن، ٣ / ٨ / ٢٠٠٨م.

(2) www.alquds.com، 5/2/2010

كالصين مثلاً؛ حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين والدول الإفريقية في عام ٢٠٠٥م، نحو ٣٩,٧ مليار دولار.[١]

وتمكنت الصين في ظرف سنوات معدودة من أن تصبح الشريك التجاري الأول لعدد واسـع من الدول الإفريقية؛ حيث سـجل التبادل التجاري بينها والقارة الإفريقية قفزة كبيرة في حجمه، وصل إلى ١٠٧ مليارات دولار.[٢]

كما أن دولة مثل الهند - التي يتوقع خلال السـنوات القليلة المقبلة أن تصبح أحد الأطراف الكبرى الفاعلة على السـاحة الإفريقية - وحسب ما تشير التقديرات الرسمية الهندية، ارتفع حجم تبادلها التجاري مع إفريقيا، من ٥,٢ مليار دولار عـام ٢٠٠٢م، ليصل إلى نحو ٣٩,٥ مليارات دولار في عام ٢٠٠٩م، ومن المتوقع أن يقفز هذا الرقم ليصل إلى نحو ٥٥ مليار دولار عام ٢٠١٢. [٣]

بيد أن هناك مسـاحة واسـعة لرفع التبادل والعلاقات الاقتصادية بين إيران وإفريقيا. وبالإضافة لما سـبق بيانه، وقّعت إيران العديد من الاتفاقات التجارية، وأخرى للتعاون الصناعي والاسـتثمارات مع دول عديدة، مثل غانا، وكينيا، والكونغو، وإريتريا وغيرها. [٤]

وتقوم العديد من الشركات الجنوب إفريقية باستثمارات ضخمة في إيران. وقد بلـغ حجم التبادل التجاري بين إيران وكينيا نحو ١٠٠ مليون دولار سـنويًا، ويتطلع البلدان إلى رفع هذا المسـتوى إلى مليار دولار سـنويًا. ولتجسيد تعزيز العلاقات التجاريـة والاقتصادية بين إيران وأوغندا - تم التوقيع على أربع اتفاقيات، كما تم

(١) جريدة الشرق الأوسط، لندن، ١ /١٢/ ٢٠٠٦م.

(٢) عمر كرش، نفط وإرهاب ومخدرات وسلاح وقرصنة، إفريقيا.. صراع دولي لتنافس قوى إقليمية صاعدة، ٢٠١٠/٧/١٦، www.saudiinfocus.com

(٣) د. حمدي عبد الرحمن، الهند وقوتها الصاعدة في إفريقيا، موقع الإسلام اليوم.

(٤) معمر عطوي، إيران تقتحم القارة السمراء، نقلاً عم موقع، www.al-akhbar.com، ٢٤ /٥/ ٢٠٠٨

إصدار بيان سياسي مشترك يؤكد على تعزيز هذا التعاون، وعلى مذكرات تفاهم حول برامج إذاعية وتليفزيونية، وتدشين مصنع لتجميع الجرارات في أوغندا، وتنمية الثروة السمكية، وتخصيص بعض الأراضي لمؤسسات إيرانية؛ بغية إيجاد منطقة زراعية نموذجية.

المبحث الثالث

الأداة المذهبية.. والتمدد الشيعي

تلحظ عين المراقب رصد حقيقة تنامي المخاوف من تزايد المد الشيعي في إفريقيا، وما يحمله من توســـع للنفوذ الإيراني في القارة الســـمراء. [١] وينطوي ما أفاد به موقع «عصر إيران» الإلكتروني، عن موقع «شيعة نيوز»، من أن التوجه نحو التشيع في تنام مطرد في دول غرب إفريقيا؛ حيث يصل عدد الشـــيعة حاليًا في هذا الجزء من القارة الســـمراء، إلى نحو ٧ ملايين فرد، بعـــد أن كان وجودهم محدودًا للغاية في هذه المنطقة من العالم، على جملة دلالات وتحديات مهمة، خاصة وأن حركة التشيع في عموم القارة قد بدأت تأخذ زخمًا متزايدًا خلال الســـنوات العشر الماضية، بصورة مرحلية ومنهجية، بل ومؤسسية، وعبر آليات ووسائل متنوعة ومتعددة، وارتبطت في أحيان كثيرة بدوافع سياســـية، وليست دينية،[٢] وكثمرة حصاد خمس سنوات من المساعي الحثيثة لتعزيز الوجود الاســـتراتيجي، والاقتصادي، والاستثماري الإيراني في هذه القارة.

ويمكن رصد أن مجمع «أهل البيت»، والذي يتبع المرشـــد الأعلى لإيران، يقوم بالإشراف على عملية الإحصاء العددي للشيعة في العالم، وفي القارة الإفريقية.

ومن الأهمية بمكان، القول بأن إيران، منذ ثورتها، تحاول مد النفوذ الشـــيعي

---

(١) راجع، د. السيد عوض عثمان، دلالات وتحديات تصاعد المد الشيعي الإيراني في غرب إفريقيا، مختارات إيرانية، العدد ١٢٠، يوليو ٢٠١٠م، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة.

(٢) د. حمدي عبد الرحمن حسن، أحمدي نجاد في إفريقيا.. لبناء التحالفات، http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1235628831223&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout#ixzz0ms8vNDHy)

خارج أراضيها، وإن تغيرت أساليبها لتحقيق ذلك، من الشكل الصريح لنموذج تصدير الثورة، إلى التغلغل في صورة منظمات خيرية، ومؤسسات اجتماعية، مرورًا بالكتب والمنشورات؛ حيث شرعت إيران في السعي لتحقيق العديد من الأهداف الأخرى، وفي مجالات متعددة. (١)

ومن الأهمية الإشارة إلى أن التقارير تؤكد أن الشيعة، في غرب إفريقيا، وحدها، يقدمون دعمًا سنويًا لحزب الله اللبناني، يقدر بحوالي ٢٠٠ مليون دولار، خاصة من جانب الشيعة المهاجرين اللبنانيين الذين يعدون بالملايين في إفريقيا، وشكّلوا جاليات كبيرة، عملت بالتجارة، كذلك الدعم اللوجيستي.

وقد شكّلوا فيما بعد روافد مهمة للتشيع، خاصة بعد الجولات الإفريقية المشهورة، التي قام بها موسى الصدر في سنة ١٩٦٤م لعدد من الدول الإفريقية، حاملاً معه مشروع المجلس الشيعي الأعلى في لبنان، وذهابه إلى كل بلد إفريقي فيه وجود لبناني، فجمع الجالية اللبنانية، ونصب لهم إمامًا ومرشدًا دينيًا براتب يتحمله المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى.

ومما له صلة بذلك تزامن قيام الثورة الإيرانية مع تنامي الصحوة الإسلامية في غرب إفريقيا؛ حيث بدأت الصحف، والمطبوعات الإيرانية الشيعية تدخل غرب إفريقيا، وترفع شعار الوحدة الإسلامية، وتركز على أن سر نجاح الثورة يكمن في العامل العقائدي، المتمثل في نظرية الإمامة الاثنى عشرية.

وبذلت السفارات الإيرانية جهودًا مهمة لنشر الصحف والكتب، وتقديم الدعوات لزيارة إيران. كما يتم الإنفاق بسخاء على مشاريع ترويج الفكر العقائدي لنظام ولاية الفقيه، وتأسيس اللوبيات الفكرية، والدينية، والسياسية الموالية لها. (٢)

---

(١) جريدة الشرق الأوسط، لندن، ١١ / ٥/ ٢٠١٠م.

(٢) محمود حسن جناحي: اللغز الإيراني: دولة غنية وشعب فقير، الوطن البحرينية، ٢/٤/ ٢٠٠٩م.

وتلعب المؤسسات الدينية دورًا مهمًا في عملية التشيع. كما أن هناك دولاً صارت تعرف بـ«دول حزب الله»، تعمل كذراع للنفوذ الإيراني في القارة، وبما يسهل نمو التشيع، وبناء الحوزات العلمية، والمراكز الثقافية، وتقديم منح دراسية للطلاب والدارسين الأفارقة للدراسة في الجامعات والمعاهد الإيرانية، والدور الذي تلعبه الفرق الطبية الإيرانية، التي تجوب كثيرًا من أنحاء القارة الإفريقية لتقديم خدماتها إلى المحتاجين.

وعلى الرغم من أن المذهب السني هو الغالب على مسلمي نيجيريا، ولم يصل إليهم التشيع إلا بعد الثورة الإيرانية، إلا أنه منذ ذلك الحين، بدأ التغلغل الشيعي في الأوساط النيجيرية، نتيجة تركيز الاستراتيجية الإيرانية في البداية، على الزعامات والقيادات الدينية، ذات التأثير الواضح في المسلمين، ثم بدأت حملات إعلامية، وتربوية، وثقافية مكثفة، حتى بلغ عدد معتنقي المذهب الشيعي في عام ٢٠٠١م، ما يزيد على ٤٠ ألفًا، وهم يتمركزون في ولاية «كادونا»، وفي مناطق من جنوب البلاد؛ حيث يوجد بها مؤيدون للتوجهات الإيرانية، وإن لم يكونوا من الشيعة بالضرورة. وقد تجسد التغلغل الشيعي في بناء قاعدة إيرانية للمرجعية الشيعية، وترأسها آية الله إبراهيم زكزكي، في نيجيريا منذ الثمانينيات، والذي سبق وسافر إلى إيران بقصد التعلم والدراسة. كما تجسد «الجماعة الإسلامية» في نيجيريا بزعامته -والتي تأثرت بنموذج الثورة الإيرانية، تأثرًا بالغًا- المظلة التي يلتف حولها شيعة نيجيريا. (١)

وبموازاة النفوذ الاقتصادي، توسع النفوذ الديني في السنغال، بعد الثورة الإيرانية مباشرة، التي حملت شعار تصدير الثورة إلى العالم. (٢) وبإشراف وتخطيط

---

(١) د. حمدي عبد الرحمن حسن، الدرس الإيراني وإفريقيا، ٢ مارس ٢٠٠٩م، www.islamonline.net

(٢) مكث اللبنانيون الذين يعتنقون المذهب الشيعي في السنغال أكثر من أربعين عامًا دون أن يعرف السنغاليون مذهبهم الشيعي فضلاً عن الدخول فيه، ويقدر عدد اللبنانيين في السنغال بحوالي ١٥ ألفًا، معظمهم من الشيعة، ثم الدروز، وفيهم نسبة قليلة من المسيحيين، ويعمل معظمهم في التجارة، وهم قوة اقتصادية كبيرة في البلد؛ حيث يملك-

من السفارة الإيرانية في العاصمة داكار؛ حيث بنى الموالون لإيران من أبناء الجالية اللبنانية بعد تنصيب عبد المنعم الزين إمامًا ومرشدًا دينيًا، هناك مركزًا كبيرًا، تحت اسم «المركز الاجتماعي الإسلامي»، تم افتتاحه في ١٤ مايو ١٩٨١.(١)

كما دخلت الصحف والمطبوعات الإيرانية الشيعية السنغال، تلك الدولة الصغيرة في تعدادها السكاني، والتي يبلغ عدد سكانها نحو ١٢ مليون نسمة، ٩٥٪ منهم من المسلمين، بينهم أكثر من نصف مليون شيعي، أي بنسبة ٥٪ من مجموع السكان؛ حيث أقام الإيرانيون حوزة علمية في قلب العاصمة داكار، تسمى حوزة الرسول الأعظم.(٢)

وتم تشييد نادي الرسول، ومسجد الإمام علي، والمستوصف الإسلامي، وجمعية الهدى الخيرية. كما يوجد الكثير من الجمعيات الشيعية الناشئة في السنغال، ترعاها الجالية اللبنانية، ذات النفوذ المالي والاقتصادي القوي، المؤيدة والمتعاطفة مع حزب الله اللبناني، مثل جمعية آل البيت، التي يرأسها الزعيم الروحي الشيعي عبد المنعم الزين، والذي يرأس في نفس الوقت المؤسسة الإسلامية الاجتماعية. ويعمل بعض هذه الجمعيات في المجال الاجتماعي، كمساعدة الأهالي، وبناء المدارس، والمستوصفات.(٣)

وفي سياق المزاوجة بين الأسباب والمدخلات الدينية، والسياسية، تجلى

=اللبنانيون حوالي ٤٨ شركة من كبرى الشركات في السنغال، بالإضافة إلى عدد غير قليل من المصانع والفنادق والمحلات التجارية. عبد المهيمن كريم، جهود الرافضة في السنغال بين النجاح والفشل، مجلة البيان، العدد ٩١. نقلاً عن موقع شبكة أنا المسلم للحوار الإسلامي، ٢٠/٢/٢٠٠٨م.

(١) المصدر السابق.

(٢) تزامن قيام الثورة الإيرانية مع تنامي الصحوة الإسلامية في السنغال، ودخول الصحوة في جامعة داكار، وأوساط التلاميذ في الثانويات، والمعاهد العربية، والفرنسية، ورفع شعار الوحدة الإسلامية. نفس المصدر.

(٣) سيدي ولد عبد المالك، إيران والشيعة ورحلة البحث عن العمق الإسلامي في القارة السمراء: السنغال نموذجًا، ١٧/٨/٢٠٠٩، www.alakhbar.info

الحرص في جولة حاتمي على لقاء نظيره المالي، وعدد من كبار المسئولين، وعدد من الشخصيات الدينية، خاصة عدد من علماء الدين، وأعضاء الرابطة الإسلامية في مالي كما تفقد المركز الثقافي الإيراني في العاصمة باماكو، والذي يعود تأسيسه لقرابة ١١ عامًا قبل الزيارة، وتعدد مجالات نشاطه، وتوجد ١٠ مدارس تابعة له، وتخرج منها العديد من الخطباء والأئمة في البلاد.

وبهذا الخصوص، ووفقًا لمجمع «أهل البيت»، وفي إحصاء لعام ٢٠٠٨م، بلغ عدد الشيعة في هذه الدولة السنية بالأساس، ١٢٠ ألفًا، أي بنسبة ١٪ من السكان، علمًا بأن عدد السنة في مالي يبلغ ١٢ مليون نسمة.[١]

كما تشير الأرقام إلى أن عدد الشيعة في غانا، قرابة المليون، وفي ساحل العاج (كوت ديفوار) تتجاوز أعدادهم الـ ١٠٠ ألف شخص، بينما يقدر عدد الشيعة بحدود ٥٪ من سكان غينيا.[٢]

وتعتبر جزر القمر التي ظلت، لفترات طويلة، حكرًا على الاستخبارات الفرنسية، والمرتزقة الأجانب، بزعامة الراحل بوب دينار، نموذجًا لمدى قدرة إيران على الاختراق والتغلغل، ومحاولات تشييع هذه الدولة المسلمة على المذهب الشافعي[٣]، عبر منهج منظم. ووفقًا لزعيم الشيعة في جزر القمر، محمود عبد الله إبراهيم، والذي تحول من المذهب السني إلى الشيعي عام ٢٠٠٤م، فإن التوجه نحو التشيع لدى أبناء هذا الأرخبيل آخذ في التنامي، من منظور أنه حتى عام ٢٠٠٦م بداية نشر التشيع، لم يكن هناك أي شخص ينتمي للمذهب الشيعي، لكن سرعان ما أصبحوا حتى عام ٢٠٠٨م قرابة ١٠٠ شخص وإلى سنوات محدودة مضت، لم تكن هذه الدولة الصغيرة تعاني من أي توترات ذات طابع طائفي، أو مذهبي، حتى

(١) جريدة الشرق الأوسط، ١١ مايو ٢٠١٠م.

(٢) المصدر السابق.

(٣) عماد زكريا، جزر القمر.. احتلال فرنسي ونفوذ إيراني وإهمال عربي، ٢٠٠٩/٤/١.

جـــاءت إيران منذ عام ٢٠٠٦م فأحدثت الفـــتن والقلاقل، وافتتحت في نوفمبر، من العام نفسه. مركزًا ثقافيًا، في العاصمة موروني، يسمى مركز الثقلين، ومن مهام هذا المركز تجميع وابتعاث الطلاب والطالبات للدراسة في الحوزات الإيرانية.

وفـــي فبراير ٢٠٠٧م تم افتتاح مركـــز مماثل ذي طابع مذهبي بحت، في جزيرة أنجوان، وسبق ذلك افتتاح مركز طبي في يناير من نفس السنة، وقد حضر الافتتاح رئيس الجمهورية بصحبة الســـفير الإيراني. كما تقوم لجنة إمداد إمام خميني ببناء مباني سكنية لصالح اليتامى والفقراء[1]، بل إن جزر القمر غدت ذات وضعية خاصة في العلاقات الإيرانية. فالرئيس عبد الله سامبي، قد درس في إيران، وتأثر بنموذجها «الثوري»، إلى حد أن البعض أطلق عليه لقب «آية الله». وليس سرًا أن بعض حراسه ينتمون إلى الحرس الثوري الإيراني.[2]

والملاحظة الجديرة بالإيراد، أنه في الوقت الذي تقتصر زيارات كثير من الحكام العرب على عواصم أوروبا. والولايات المتحدة، فإنهم تركوا أطراف نظامهم الإقليمي. ساحة لتنافس المتنافسين من الجيران، والأجانب، فعلى سبيل المثال، لا الحصر. فإن جزر القمر، العضو في جامعة الدول العربية، لا يوجد في عاصمتها، موروني، سوى سفارة عربية واحدة للجماهيرية الليبية!!، بل إن الجامعة العربية نفسها لا تملـــك مكتب اتصال دائم لها في الجزر. وفي الوقت الذي يحرص الرئيس الإيرانـــي، أحمدي نجـــاد، على زيارة هذا البلد، يبرز التســـاؤل حول كم من الحكام العرب قد فعل ذلك بالمثل؟!

وخصصت الســـفارة الإيرانية في جمهورية مدغشـــقر المجاورة ٦ مبان لطالبات القمريات اللاتي يدرســـن في مدغشـــقر، في خطوة ذكية هدفها كسب الولاء والتبعية.[3]

(١) جزر القمر السنية في ظل الرئيس سامبي ستكون منارة إشعاع للشيعة، موقع ومنتديات الوليد بن طلال. ٣٠ / ١٠ / ٢٠٠٩م.

(٢) ولد برق، التشيع في جزر القمر العربية والخطر الإيراني، ٢٠٠٨/٦/٢٠م، www.ye1.org

(٣) محمود حسن جناحي. اللغز الإيراني: دولة غنية وشعب فقير!، جريدة الوطن البحرينية،

وفى غينيا بيســـاو، بلغ عدد المسلمين فيها ٦٨٠ ألف نسمة، بينهم أقل من ٦٨٠٠ شيعي، أي أقل من نسبة ١٪.[(١)]

والحقيقة أن الســـودان لم يعرف التشيع في يوم من الأيام، لكن وسط التفاقم الســـريع للأحداث في الســـودان، وحالة الاحتقان التي سادت في الجنوب الســـوداني، بدأ يتسلل التشيع إلى البلاد، خاصة منذ عام ١٩٨٦م، عبر الدعم المؤسساتي الكبير الذي وفد من إيران لتأسيس جمعية الرسالة والتضامن الإســـلامية، التي كانت اللبنة الأولى، والأساس في نشر التشيع في السودان.

واســـتمر التشـــيع من تلك الفترة، إلى الآن، واســـتطاع في هذه الفترة الوجيزة، أن يخترق كل طبقات المجتمع، وأثر في كل التكوينات الاجتماعية، سواء على مستوى النخب الثقافية والفكرية، أو على مستوى عامة الناس[(٢)]، وكثفت الســـفارة الإيرانية من نشاطها في مجال تطوير العلاقات السودانية الإيرانيـــة؛ حيث اســـتفادت من ســـنوات العزل التي فرضهـــا الغرب على الســـودانيين، وقصور الأداء العربي. ونشـــط التشيع عن طريق ما تقدمه إيران من منح دراسية للطلاب السودانيين. كما برز نشاط السفارة الإيرانية في مجال تطوير العلاقات الســـودانية - الإيرانية، وحرصت على إنشـــاء المراكز الثقافية، ورعايتها بعناية.

ومن أبرز أنشـــطة الســـفارة الإيرانية، انضمامها لجمعية الصداقة الشـــعبية العالمية، تحت اســـم «جمعية الصداقة الســـودانية - الإيرانية»؛ حيث تم ربط هذه الجمعية بالسفارة الإيرانية مباشرة، وقد أسهمت هذه الجمعية في تنشيط المراكز

٢٠٠٩/٢/٤م، نقلاً عن www.alrased.net

(١) جريدة الشرق الأوسط، ١١ مايو ٢٠١٠م.

(٢) حمدي السعدي، السواد الشيعي الإيراني يداهم السواد السوداني، موسوعة الرشيد.

الثقافية الإيرانية، وغيرها من الأنشطة الدعوية.[1]

وقد اتسم نشر التشيع بالطابع المؤسسي المدروس، والمخطط، وتعد المراكز الثقافية آليات لتنفيذ الأنشطة في مجال نشر التشيع، وفي نفس الوقت تمثل واجهات يتستر خلفها دعاة التشيع لتشييع المجتمعات المستهدفة في السودان، خاصة المركز الثقافي الإيراني، بالخرطوم العاصمة، وهو بمثابة العقل المدبر لنشر الفكر الشيعي في السودان.

ولهذا المركز عدة أقسام، مثل قسم الإعلام والثقافة: ومن أخطر أنشطته تقديم المنح الدراسية بالجامعات الإيرانية، وأكثر المنح تكون لجامعة الإمام الخميني، التي تقوم بتدريس ما يعرف بالفقه الجعفري. وقد تم خلال السنوات التسع الأخيرة إرسال عدد كبير جدًا من الطلاب إلى تلك الجامعة، وخاصة الطالبات، وقد تخرج في تلك الجامعة عدد كبير، وتم تعيين أغلبهم في المراكز الثقافية الإيرانية، وبعضهم في السفارة الإيرانية بالخرطوم.

ثم قسم الدورات: والذي يقدم عددًا من الدورات حول عدد من الموضوعات والمهارات، مثل دورات في اللغة الفارسية يتم خلالها تسريب بعض مفاهيم التشيع، وفي الخط الفارسي. وفي الفقه المقارن: حيث يتم دراسة الفقه على المذاهب الخمسة، إلى جانب المذهب الجعفري، على أيدي معلمين إيرانيين، ودورات في المنطق، وأصول الفقه.

ثم قسم المكتبة، وقسم المناسبات: وهو من الأقسام المهمة جدًا في المركز؛ حيث يختص بإقامة المناسبات الدينية والسياسية، مثل إقامة ذكرى ميلاد الأئمة الاثني عشر، وذكرى ميلاد السيدة فاطمة الزهراء، ومولد علي بن أبى طالب رضي الله عنه، وذكرى الإسراء والمعراج، ويوم عاشوراء، وذكرى الثورة الإيرانية، وميلاد الخميني وموته.

وحاول هذا القسم استمالة الطلاب الأفارقة في «جامعة إفريقيا العالمية

(١) د. عثمان عيسى، حتى لا يقال: كان السودان بلدًا سنيًا، مجلة البيان، عدد ١٦٦، نقلاً عن موقع البينة.

بالخرطوم» والتي كانت سابقًا تسمى «المركز الإسلامي الإفريقي»، وكانت مركزًا مهمًا من مراكز نشر السنة في إفريقيا عمومًا.

وهناك المركز الثقافي الإيراني، بمدينة أم درمان: والذي تم إنشاؤه بإيحاء من الشيعة الذين يقطنون هذه المنطقة، وله ذات الأنشطة لنظيره بالخرطوم. كما تلعب المؤسسات التعليمية دورًا مهمًا في التشيع. كذلك الجمعيات، والروابط، والمنظمات، مثل رابطة أصدقاء المركز الثقافي الإيراني، وهى بمثابة رابطة شيعة السودان، ورابطة الثقلين، ورابطة آل البيت، ورابطة المودة، ورابطة الظهير، ورابطة الزهراء، وجمعية الصداقة السودانية الإيرانية: ولها صلة وثيقة بمجلس الصداقة الشعبية العالمية، وهو أحد الواجهات الرسمية التي تمارس ما يسمى بالدبلوماسية الشعبية، إضافة إلى الدبلوماسية الرسمية. كما تتوافر مؤسسات اقتصادية، ومشاريع استثمارية، من أهمها: شركة إيران غاز، وهى إحدى أهم الشركات العاملة في تعبئة أنابيب الغاز، ونقلها، وتوزيعها في السودان، والمطعم الإيراني، واستثمارات البترول؛ حيث للإيرانيين استثمارات في مجال التنقيب عن البترول السوداني، واستخراجه.

وفى كينيا، تلعب المؤسسات الدينية دورًا مهمًا في عملية التشيع، منها على سبيل المثال، «مجمع شباب أهل البيت». ولإيران مكتب ثقافي كبير في كينيا يعمل إلى جانب سفارتها هناك في النشاطات الثقافية - الدينية. كما أشرفت القنصلية الإيرانية في نيروبي على تأسيس مركز ثقافي كبير، يحتوي على مكتبة ضخمة، تضم آلاف الكتب ذات الطابع المذهبي. كما تم تجنيد نخبة من السكان الأصليين الذين يتقاضون الأجور المغرية من السفارة الإيرانية، للقيام بالدعاية للنظام الإيراني.

وفى شمال إفريقيا، يلاحظ أن المملكة المغربية قطعت علاقاتها مع إيران، لجملة أسباب، من بينها التضامن مع البحرين بعد تصريحات مسئولين إيرانيين عن أن البحرين هي المحافظة الـ١٤ لإيران، ولنشاطات إيران العقائدية، وبخاصة من طرف البعثة الدبلوماسية الإيرانية بالرباط، تستهدف المقومات الدينية الجوهرية

للمملكة المغربية، والمس بالهوية الراسخة للشعب المغربي، ووحدة عقيدته، ومذهبه السني المالكي، على خلفية القلق إزاء تنامي النشاط الشيعي في البلاد، سواء دور السفارة الإيرانية، أو النشاطات الدعوية لبعض الجمعيات المغربية الساعية لنشر المذهب الشيعي، بدعم من إيران.

وزعم إدريس هاني الحسني، والذي يعد أعلى مرجعية للشيعة المغاربة، بأن لديه علاقات متينة مع الكثير من العلماء الإيرانيين البارزين، كما تربطه علاقات إدارية مع سفارة إيران في المغرب، نظرًا للدعوات الكثيرة التي يتلقاها لزيارة إيران.

وعلى الرغم من أن موريتانيا دولة ينتمي ٩٨٪ من سكانها إلى المذهب السني المالكي، إلا أنه توجد قلة من الشيعة في جنوب موريتانيا، إلا أن وسائل الإعلام كشفت مؤخرًا عن وجود اختراق إيراني لهذا البلد، من أجل نشر الفكر الشيعي فيها، مستغلة الظروف المالية الصعبة التي تمر بها البلاد.

وحسب ادعاءات بكار بن بكار، الذي نصب نفسه زعيمًا لشيعة موريتانيا، بأن عدد الشيعة يناهز ٤٥ ألف شخص في مناطق متفرقة داخل البلاد. ويجاهر ابن بكار بأنه شيعي المذهب، سيستاني المرجعية، مدعيًا أن موريتانيا تعتبر الدولة الثانية بعد نيجيريا من حيث انتشار التشيع، مطالبًا بإنشاء مراكز دينية، وعلمية خاصة بالشيعة، ومخططات إنشاء الحسينيات، تمهيدًا لإنشاء حوزة علمية تمكن نشطاء المذهب من الانتظام، ومن المشاركة في طقوس الشيعة، ومناسباتها في إيران والعراق).[١]

وتعد الجزائر من البلدان التي يشهد فيها المذهب الشيعي انتشارًا بشكل سري في قطاعات واسعة من المجتمع الجزائري «السني بأغلبيته»، خاصة خلال السنوات الأخيرة، وسط «صمت» رسمي، مردّه العلاقات التي تحسنت بين إيران والجزائر مؤخرًا. ويمكن ملاحظة التشيع في بعض الولايات والمدن

(١) رضا عبد الودود، مرجع سابق.

مثل الجزائر العاصمة، باتنة، تبسة، خنشلة، تيارات، سيدي بلعباس. (١)

وتتراوح أعداد الشيعة في زامبيا، وليسوتو، وسوازيلاند، وسيشل، والرأس الأخضر، ما بين ١ - ٢٪ من تعداد السكان. (٢)

وفي كينيا، وحسب معلومات وردت على موقع CIA، على شبكة الإنترنت، يبلغ عدد سكان كينيا زهاء ٣٩ مليون نسمة، حوالي ١٠٪ من عدد السكان الإجمالي هم مسلمون، بينهم قرابة نصف مليون، هم من أبناء الطائفة الشيعية. (٣)

وفى التحليل الأخير، يرصد الباحث التوظيف الأمثل لسياسة القوة الناعمة، خاصة في النماذج التي تعاني من مشاكل ومتاعب، ويتساءل بدوره عن مغزى عدم الحماسة الإيرانية في الدعوة للإسلام في بلاد غير المسلمين، وفي مواجهة حملات التنصير والتبشير.

من ناحية أخرى، ينوّه الباحث لحقيقة فهم السياسة الخارجية الإيرانية لخصوصية كل بلد إفريقي على حده. وبهذا الخصوص، برز تمايز الدول العربية الإفريقية عن سائر البلدان الإفريقية الأخرى؛ حيث في فترة توهج الثورة الإيرانية الإيرانية، غلبت وطغت محاولات تصدير مبادئ الثورة في التعامل مع الجزائر، وتعمد دعم جبهة الإنقاذ بهدف الوصول للسلطة، مما تسبب في توتير وقطع العلاقات، وامتد تأثير ذلك إلى ليبيا وتونس، كما أن محاولات نشر التشيع كانت سببًا في قطع العلاقات مع المغرب، مما دفع إلى تعديل طريقة التعامل مع هذه الدول، وعدم التدخل في شئونها الداخلية، فتحسنت العلاقات ونمت وارتادت آفاقًا جديدة، في حين تمايزت العلاقات مع السودان، لخصوصية السياق العام الحاكم لتطورها، على النحو السابق بيانه.

---

(١) عبد الملك حداد، التشيع يخترق المجتمع الجزائري، www.chihab.net

(٢) جريدة الشرق الأوسط، ١١ مايو ٢٠١٠م.

(٣) النشاطات الإيرانية في شرق إفريقيا،...، مرجع سابق.

وتقدم جزر القمـــر، وكذلك موريتانيا، نموذجين لكيفية توظيف سياســـة القوة الناعمة. واســـتغلال حالـــة الفراغ والإهمـــال العربي في تعظيم الوجـــود والنفوذ الإيراني.

الفصل الثالث

مخاطر النفوذ الإيراني في إفريقيا على الأمة العربية والإسلامية

من منظور منهاجية التحليل المقارن، يشكل التكالب والتنافس الدولي، ولاسيما الإقليمي، بين إيران والكيان الصهيوني، تهديدًا مباشرًا ينال من أسس ودعائم الأمن القومي العربي في صياغاته الكلية، وفي امتداداته الإفريقية؛ حيث باتت القارة الإفريقية المنطقة الرخوة في الأمن العربي، مع أن القارة الإفريقية يمكنها أن تشكل عمقًا استراتيجيًا، وحيويًا مهمًا للبلدان العربية، من عدة زوايا، من أهمها:

١- اختراق النظم الأمنية والإقليمية الخاصة بالقرن الإفريقي:

وذلك بمفهومه الجيوسياسي، باعتباره ممرًا وبوابة للممرات البحرية الكبرى التي تطل عليها المنطقة العربية، وهي البحر الأحمر. ومثلما تفعل الدولة العبرية، نتيجة ارتباط القرن الإفريقي بالصراع العربي الصهيوني، ومحاولتها منذ البداية أن يكون لها منفذ بحري على البحر الأحمر، وتعمل جاهدة للحيلولة دون أن يكون البحر الأحمر بحيرة عربية، وهذا ما يفسّر علاقاتها الوطيدة مع إثيوبيا وإريتريا، وتسعى لتعزيز نفوذها، وتمديد مجالها الحيوي في العمق الإفريقي، كما استفادت من الوجود العسكري والاستخباراتي الأمريكي، والغربي في المنطقة، بعد أحداث ١١ سبتمبر، كما يتضح في قيامها بغارة جوية على أهداف في شرق السودان، أوائل عام ٢٠٠٩م.

ومما لا شك فيه أن تركيز وتزايد النشاطات الإيرانية في منطقة

القرن الإفريقي، بما يتوافق مع الطموح الإيراني القديم في الوصول إلى البحر الأحمر والقرن الإفريقي، تلك المنطقة التي تحظى باهتمام السياسة الأمريكية، والدولة العبرية، على حد سواء، باعتبارها أحد أهم المداخل في أي ترتيبات مستقبلية في الشرق الأوسط، وما تتمتع به من تسهيلات مهمة في ميناء عصب المطل على باب المندب، وتنامي العلاقات مع إريتريا. ناهيك عن خصوصية العلاقة مع السودان، خاصة التعاون العسكري بين البلدين، تلقي بظلالها وانعكاساتها السلبية على الأمن القومي العربي ككل، وتهدد نظم الأمن الوطنية لبعض الدول العربية، خاصة مصر والسعودية واليمن، من ناحية، ودول الخليج من ناحية أخرى.

ويرى الباحث أن تركيز السياسة الإيرانية على منطقة القرن الإفريقي ينطلق من كونها أحد أهم مفاتيح اللعبة في أي ترتيبات في الشرق الأوسط، في ضوء مسعى فتح ممرات بحرية وبرية تسهل الوصول إلى مناطق الأزمات في منطقة الشرق الأوسط، لاسيما الأطراف ذات العلاقة المباشرة بالصراع العربي - الصهيوني، من خلال تأمين وجود إيراني بالقرب من الممرات البحرية، خصوصًا البحر الأحمر، وإمكانية تهديد أمن الدولة العبرية، في مواجهة أي احتمالات مستقبلية لفرض قيود على مضايق البحر الأحمر والملاحة فيه، وهو ما يوفر ورقة ضغط إضافية، تستطيع من خلالها إيران توظيفها في التعامل مع السيناريوهات المحتملة لأزمة ملفها النووي، وفي الصدارة، احتمال تعرضها لضربة عسكرية، سواء من جانب الكيان الصهيوني، أو الولايات المتحدة، أو الاثنتين معًا.

كما تلعب دورًا خفيًا في الصومال، يزيد من تعقيدات استمرارية المعضلة الصومالية، على الرغم من التباين المذهبي؛ حيث الطابع السني للجماعات الصومالية، إلا أن إيران ومثلما فعلت في السابق في أفغانستان، فإنها لا تتردد في التعاون، تكتيكيًا، مع أي تنظيمات سنية أصولية لتحقيق أهدافها ومصالحها، خاصة بعد أن دخلت إيران على خط التنافس والصراع على القارة السمراء، بعد صعودها كقوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط، في ظل حالة الضعف والانقسام

العربي الراهنة، ومحاولة تأكيد قوتها وهيمنتها على المنطقة، وأنه لا بد أن تكون طرفًا أصيلاً في أي ترتيبات أمنية تتم في المنطقة.

بعبارة أخرى، وفي رؤية استباقية، فإن كثافة وتزايد النشاطات الإيرانية تدلل من الناحية العملية على أنه من أبرز مستهدفات السياسة الخارجية الإيرانية نقل معركتها إلى منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر، مما يجزم بأن البحر الأحمر مرشح في المرحلة المقبلة ليكون حلبة جديدة لمواجهات مسلحة إقليمية ودولية؛ بما لذلك من تداعيات كارثية على الصومال والسودان واليمن، وربما دول إفريقية أخرى. على خلفية الحراك الإيراني غير المسبوق لفتح جبهات جديدة في القرن الإفريقي. خصوصًا وأن الاتفاقية الأمنية الإسرائيلية الأمريكية، المبرمة قبل مغادرة بوش الابن البيت الأبيض بستة أشهر - منتصف عام ٢٠٠٨م- قد بدأ سريانها من خلال استراتيجية جديدة يتم رسمها في البحر الأحمر والمحيط الهندي؛ حيث الصراع الدولي المحتمل لسبب بسيط هو قيام تلك الاتفاقية على منهجية تجزئة الأمن الاستراتيجي لمنطقة البحر الأحمر. وهو ما تتحسب له إيران جيدًا.

كما تدرك بأن هذا لا يعدو أن يكون سوى مقدمة لحصارها بحريًا في وقت باتت فيه تعاني شبه عزلة عربية وإسلامية ودولية، وبالتالي ترمي إلى تصعيب حياة القوات الأمريكية في الجزيرة العربية والقرن الإفريقي، وإحباط المخطط الغربي لتشديد الحصار البحري عليها في مياه الشرق الأوسط، وإيجاد قاعدة انطلاق نحو شرق إفريقيا حيث تدور معارك مكملة لما يجري في العراق وأفغانستان، وصولاً إلى خلق استراتيجية أمنية إقليمية تضطلع فيها إيران بدور المهيمن الطارد لأي وجود قوي من قبل قوة أخرى، وبالتالي جر الولايات المتحدة إلى طاولة مفاوضات جديدة.

ومما لا شك فيه، أن كل هذه السيناريوهات، المحتملة والمتوقعة، تلقي بانعكاسات سلبية وخطيرة، على أمن العديد من البلدان العربية. ولسنا بحاجة إلى التذكير بما يسمى «حروب بالوكالة»، على غرار ما يدور في اليمن، والدعم الإيراني المباشر وغير المباشر للحوثيين، بما يهدد وحدة وسلامة أرض

اليمن، إضافة إلى تهديده للأمن والاستقرار في المملكة العربية السعودية. وبالتداعي المنطقي منظومة الأمن الخليجي، كنظام فرعي للأمن القومي العربي. ناهيك عن التهديدات، سواء في مضيق هرمز والخليج العربي، لتمتد إلى خليج عدن وباب المندب، بين إريتريا واليمن، والذي يعد أضيق ممر في خليج عدن، ويصل بين قناة السويس والبحر الأحمر، والمحيط الهندي، ولكونه ممرًا استراتيجيًا مهمًا، وحيويًا للغاية لناقلات النفط، بما يهدّد اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي النفطية، وعوائد مصر من المرور في قناة السويس.

ولسنا في حاجة إلى إعادة تأكيد أهمية البحر الأحمر بالنسبة للدول العربية والتي تنبع من حقيقة الارتباط العضوي بين أمن البحر الأحمر وبين الأمن القومي العربي، وأمن الدول العربية المطلة عليه، ومن ثم أصبح أمن البحر الأحمر لا ينفصل عن الأمن القومي العربي للأمة العربية. فضلاً عن المساعي الإيرانية لفتح ممرات بحرية وبرية، تتيح لها إمكانية الوصول إلى مناطق الأزمات في الشرق الأوسط، عبر تأمين وجود إيراني قريب من هذه المناطق، وما يمكن أن تستهدفه من استخدام موانئ الدول المطلة على القرن الإفريقي وفي شرق إفريقيا في شن هجمات ضد الدول العبرية، وربما دول عربية أخرى. ناهيك عن تهديد العمق الاستراتيجي لكل من مصر والسودان، علاوة على العمل على تحدي الوجود العسكري البحري للدول العربية عمومًا، ولمصر خصوصًا.

وتدرك السياسة الخارجية الإيرانية حقيقة أن دول منطقة القرن التقليدية، أي قبل تجسيد مشروع القرن الإفريقي الكبير (جيبوتي، والصومال، وإثيوبيا، وإريتريا، وجنوب السودان، بعد فصله المتوقع عقب استفتاء يناير ٢٠١١م) والبحيرات العظمى (كينيا وأوغندا وتنزانيا والكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي) إما ذات أغلبية مسلمة، كجيبوتي والصومال، أو أغلبية مسيحية كأوغندا وكينيا، أو مختلطة. كإثيوبيا وتنزانيا وإريتريا، كما تشكل قبائل التوتسي المسيحية امتدادًا تداخليًا في معظم دول البحيرات ولها مساعي حثيثة لتحجيم قبائل الهوتو المسلمة التي بدأت

تتراجع بصورة كبيرة أمام التوتسي، بفعل الدعم الأمريكي والإسرائيلي، ولكون غالبية الصراعات المحلية ذات بُعد ديني، ومن ثم لا تريد أن تكون بمنأى عن ما يحدث من تفاعلات وتداعيات، وتلعب وتعزف على الوتر الديني.

ومن نافلة القول: إن كافة محاولات التكالب والتنافس الدولي، وتجليات خطورة الاختراق للقارة الإفريقية ترتبط بمحاولات استعمارية جديدة تهدف إلى إعادة صوغ حدود العالمين العربي، والإفريقي، من خلال عمليات فك وتركيب جيواستراتيجية، الأمر الذي يؤدي إلى خلق كيانات جديدة مصطنعة، تنال من مقومات، وأسس النظم الإقليمية السائدة.

٢- إشعال وتفجير الخلاف بين دول المنبع والمصب لحوض النيل:

ليس بخافٍ أن الكيان الصهيوني له أحلام قديمة في الحصول على حصة من مياه النيل لري صحراء النقب، ومن ثَم الحرص على تكثيف التواجد في كافة دول المنبع الإفريقية، مثل إثيوبيا، وإريتريا، وكينيا، والكونغو الديمقراطية. ولعل الأزمة المثارة بين دول المنبع، وكل من مصر والسودان، منذ اجتماع الإسكندرية، في يوليو ٢٠٠٩م، والتي حالت دون توقيع الاتفاقية الإطارية لدول حوض النيل، تعزى بدرجة كبيرة، إلى الأيادي الإسرائيلية الخفية: حيث تستخدم أدوات دبلوماسيتها، وقوتها الناعمة، لزيادة نفوذها في حوض النيل، بما يمكّنها من محاصرة الأمن القومي لكل من مصر، والسودان في المنطقة.

وتكفي الإشارة بهذا الخصوص، إلى أنه في عام ٢٠٠٩م، قدمت إسرائيل إلى كل من الكونغو الديمقراطية، ورواندا (من دول المنبع) دراسات تفصيلية لبناء ثلاثة سدود، كجزء من برنامج متكامل تهدف إسرائيل من خلاله إلى التمهيد لمجموعة كبيرة من المشروعات المائية في هذه الدول، ولاسيما رواندا؛ حيث يتوجه الاهتمام الإسرائيلي، بوجه خاص، إلى نهر كاجيرا الذي يمثل حدود رواندا مع بوروندي في الشمال الشرقي، لإقامة أكثر من سد عليه، بحسب موقع المعهد الإسرائيلي للتصدير والتعاون الدولي.

بجانب هذه المشـــاريع، تقدم شركات إســـرائيلية، منذ نحو عقد، دعمًا فنيًّـــا وتكنولوجيًا لهاتين الدولتين في مجال الري والزراعة بشـــكل شـــبه مجاني، وفق المصدر نفســـه. أما في أوغندا، فلا تزال إسرائيل تقوم بتفعيل اتفاقية وقعتها مع هـــذا البلد في مارس ٢٠٠٠م خلال زيارة وفد من وزارة الزراعة الإســـرائيلية، برئاســـة مدير الري بالوزارة في ذلك الحين «موشي دون جولين».

وتنص الاتفاقية على تنفيذ مشاريع ري في عشر مقاطعات متضررة من الجفاف، وإيفاد بعثة أوغندية إلى إســـرائيل لاستكمال دراسة المشاريع التي يقع معظمها في مقاطعات شـــمال أوغنـــدا، بالقرب من الحدود الأوغندية المشـــتركة مع السودان وكينيا، ويجري اســـتخدام المياه المتدفقة من بحيرة فيكتوريا لإقامة هذه المشـــاريع، وهو ما يؤدي إلى نقـــص المياه الواردة إلى النيل الأبيض، أحد أهم الروافد المغذية لنهر النيل في مصر، وفق ما ذكرت نشـــرة «ذي إنديان أوشـــن نيوز» الفرنسية. وبحســـب المصدر نفسه، فقد أبدت إسرائيل، بشكل خاص، اهتمامها بإقامة مشاريع للري في مقاطعة كاراموجا الأوغندية قرب الســـودان، بهدف زراعـــة ٢٤٧ ألف هكتار من الأراضي الأوغندية، عبر استغلال ٢,٥ مليار متر مكعب سنويًا.

وبالنسبة لإثيوبيا، فقد كشف المحلل السياسي الأمريكي «مايكل كيلو»، والخبير فـــي قضايا الصراعات المائية حول العالم، ومؤلف كتاب «حروب مصادر المياه»، في مقال له بصحيفة «راندي ديلي ميل» الجنوب إفريقية، نشـــرته بداية العام الجاري، عـــن اجتماع مفصلي عقـــد في تل أبيب، في تلك الفترة، بين أعضاء بالكنيســـت، ووزراء إســـرائيليين، وإثيوبيين، تم خلاله الاتفاق على إقامة مشاريع مشتركة عند منابع نهر النيل. وأضاف «كيلو» أن هذه المشـــاريع تتضمن إقامة أربعة سدود على النيل، لحجز المياه، وتوليد الكهرباء، وضبط حركة المياه في اتجاه السودان ومصر، ومن المتوقع أن يتم اســـتكمالها في الفترة ما بين شـــهري يونيو وأكتوبر، في فصل الأمطار بالهضبة الإثيوبية، بعد أن تم تكليف شركة صينية بتنفيذها.

من ناحية أخرى، كشف موقع Walt info الإلكتروني الإثيوبي عن وجود مشروع إثيوبي - إسرائيلي، بمساعدة ألمانية، يهدف لتنمية الزراعة في إثيوبيا، وتقدر تكلفة هذا المشروع بنحو ١,٥ مليون يورو. والهدف منه تطوير نشاطات تنمية الري الصغيرة في أنحاء إثيوبيا، ونقل الموقع عن وزير الدولة بوزارة الزراعة والتنمية الريفية الإثيوبية، أن هذه المشروعات ستمكن من تحسين عملية إدارة المصادر المائية والإنتاج الزراعي، بالاستفادة من الري، وكذلك الاستفادة من المصادر المائية غير المستعملة لأغراض الشرب. وسبق أن كشفت مصادر إعلامية إسرائيلية عن تقدم شركات استثمارية إسرائيلية، يملكها جنرالات متقاعدون في الموساد، بعروض للمساهمة، سواء في مشاريع بناء السدود على منابع نهر النيل في الأراضي الإثيوبية، أو في مشاريع أخرى زراعية.(١)

ويمكن القول بأن إيران لم تكن بمنأى عن هذه النوايا والتحركات، ليس من زاوية التطابق الكلي في الأهداف المرجوة؛ حيث ليس لإيران، بسبب بعد موقعها الجغرافي، مطامع في مياه نهر النيل، ولكن لعدم ترك هذه الساحة، بالمطلق، للكيان الصهيوني، في سياق المنافسة الشرسة على المكانة والنفوذ والمصالح، بل ربما لتوظيف كثافة الوجود، والنفوذ الإيراني ضمن الأوراق الضاغطة، والمهمة في أي مقايضات سياسية محتملة، أو لدرء أخطار متوقعة. ولا يمكن استبعاد

(١) أحمد البهنسي، بالسدود والجنرالات.. تتغلغل إسرائيل في حوض النيل، موقع إسلام أون لاين، ٢٦ / ٧ / ٢٠٠٩م. ولمزيد من التفاصيل، راجع، سامي صبري عبد القوي، إسرائيل ودول حوض النيل، السياسة الدولية، ١٨١، يوليو ٢٠١٠م، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص ١٣٠ - ١٣٥. شريف شعبان مبروك، إيران وتركيا.. علاقات متباينة مع دول حوض النيل، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨١، يوليو ٢٠١٠، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص ١٤٢ - ١٤٧. محمد سالمان طايع، الصراع الدولي على المياه: بيئة حوض النيل، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٧م. أحمد تهامي عبد الحي، الاستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر ومنابع النيل: الثوابت والمستجدات، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٣م. حيث أعطى الوجود الصهيوني بزخم في دول حوض النيل - خاصة دول المنبع - الفرصة لإسرائيل للاقتراب من ملف المياه الشائك، ومحاولة التأثير في صناع القرار بتلك الدول لاتخاذ مواقف متصلبة في هذا الملف تجاه دولتي المصب.

الأصابع الإيرانية الخفية، في توتير العلاقات المصرية - السودانية، خاصة إزاء المساعي والمحاولات الإيرانية لتوظيف الأراضي السودانية كساحة لتهريب الأسلحة، سواء لحركة «حماس»، أو لجماعات أخرى، بما يهدد الأمن القومي المصري.

ولتجسيد ذلك، حرصت إيران، بصفة عامة، على علاقات طبيعية مع دول حوض النيل، خاصة مع إثيوبيا، بما يمنحها القدرة على التأثير على الدول التي تتحكم في منابع النيل؛ حيث تتنوع أوجه تلك العلاقات في المجالات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والدينية، والثقافية.

٣- محاولة تفجير مناطق الأطراف للنظام الإقليمي العربي في إفريقيا:

بالإضافة إلى ما تمارسه السياسة الإسرائيلية من خلق بؤر للتوتر، والنزاع في مناطق التماس العربية الإفريقية، فقد عملت هذه السياسة، وفقًا لمبدأ شد الأطراف - والذي يعني إقامة تحالفات غير رسمية مع الدول الواقعة على أطراف منطقة الشرق الأوسط، وتربط الدولة العبرية بالمثلث التركي الإيراني في الشمال، والإثيوبي في الجنوب. والملاحظ أن هذه الدول غير العربية لديها مخاوف حقيقية من الرابطة العربية والإسلامية. وبالتالي ركزت المساعدات العسكرية الإسرائيلية والدعم المالي على منطقة القرن الإفريقي، لأهمية أمن البحر الأحمر، وحماية منطقة باب المندب، عبر توثيق العلاقة مع إثيوبيا، خاصة في مواجهة الثورة الإريترية: خشية أن يؤدي استقلال إريتريا، وتحالفها مع العرب، إلى إغلاق البحر الأحمر، بما يجعله بحيرة عربية. وعمليًا، قدمت الدولة العبرية مساعدات كبيرة للجيش الإثيوبي، كما أنها أقامت شبكة اتصالات في إريتريا، وبالمقابل، حصلت إسرائيل على تسهيلات عسكرية في الأراضي الإثيوبية؛ حيث أقامت بعض القواعد في الجزر القريبة من محيط باب المندب - من أجل تفجير بعض الدول من الداخل، مثل السودان وموريتانيا. كما أنها عملت، من جهة أخرى، على خلق بذور العداء بين الشعوب العربية، والإفريقية، وذلك وفق أسس، ودعاوى

دينية، وعرقية، وثقافية.

على الضفة المقابلة، وفي سياق محاولة تفسير التكالب الإسرائيلي الإيراني على القارة الإفريقية، وبصفة خاصة القرن الإفريقي وشرق القارة: لضمان وتأمين مصالح الطرفين: الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية، عبر التصارع على مناطق النفوذ، بأدوات غير عسكرية، لم تكن التحركات الدبلوماسية للسياسة الخارجية الإيرانية بمعزل عما تفكر وتسعى إليه الدولة العبرية، فقد سبق بيان تجليات وتعبيرات النفوذ الإيراني في هذه المنطقة، وما نسجته وتنسجه من علاقات وتحالفات، لضرب وإحباط المستهدفات الصهيونية. ولسحب البساط من تحت أقدام الصهاينة، وحققت في ذلك نتائج طيبة، خاصة مع السودان، الذي يمثل البوابة الخلفية العربية نحو إفريقيا، بكل انعكاسات ذلك السلبية على الأمن القومي المصري والعربي.

وتحرص السياسة الخارجية الإيرانية على ألا تكون بمعزل عما يدبّر بليل لعزل وتهميش السودان والصومال واليمن بلدان الأطراف، وصمها لنُظُم أمنية ومناطق اقتصادية خاصة بإفريقيا والقرن الإفريقي.

ويبقى التساؤل الأبرز: إلى متى سيستمر الضعف واللا مبالاة العربية عما يُخَطط لانكشاف العالم العربي أمنيًا؟! بما يعني تعرُّض أطرافه لتهديدات دول الجوار، التي تعمل على تأزيم المشكلات مع جوارها العربي لتحقيق المزيد من المكاسب والمصالح خصمًا من مصالح الأمة العربية.

وفي هذا السياق، يدق الباحث ناقوس الخطر، منوهًا لأهمية المبادرة بتأمين المناعة الإقليمية والاستقرار السياسي والتكامل الاقتصادي بين أجزاء الوطن العربي، وتعزيز آليات وقواعد العمل المشترك، بما فيها القدرة الأمنية لوقف الاختراقات الخارجية للجسد العربي، وتصليب العلاقة التي تبدو هلامية في الوقت الراهن بين وحدات النظام العربي، وما يتطلبه ذلك من اعتماد الحوار والتفاوض لإنهاء الخلافات والصراعات الدائرة بين هذه الوحدات.

٤ - ضرب المصالح العربية في العمق الإفريقي:

يشـــكل كثافة النفوذ الإيراني في العمق الإفريقي، كما في عموم القارة، وفـــي ضوء غيـــاب دور عربي - إفريقي، والتراجع وســـلبية الأداء العربي، ناهيـــك عن مخاطـــر التغلغل الصهيونـــي، خصمًا موضوعيًـــا من الوجود والمصالح العربية. وعلى الرغم من أنه توجد جاليات عربية مؤثرة في بعض الـــدول الإفريقية، خاصة في الغرب، وهـــي تأتي في الغالب الأعم من بلاد الشـــام، ورغم وضعية التمكن الاقتصادي لهذه الجاليات، إلا أنها لا تمارس دورًا سياسيًا فاعلاً في خدمة المصالح العربية، بل في الاتجاه المعاكس، في خدمة المصالح والأهداف الإيرانية. [1]

ومن نافلة القول، أن كلاً من إيـــران والكيان الصهيوني، وكذلك تركيا، قد اســـتغلوا حالة الضعف الاستراتيجي التي تتســـم بها المنطقة العربية، وراحت تبحـــث عن أدوات جديدة لإحياء وتدعيـــم أدوارها الإقليمية، رغم حالة المنافســـة القوية بين إيران وإســـرائيل في إفريقيا عامة، ودول حوض النيل بصفى خاصة.

(١) د. فائقة الرفاعي، انعكاسات التحركات الإيرانية على الأمن والاستقرار ومصالح القوى الإقليمية وأساليب المواجهة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التحركات الإيرانية في شرق إفريقيا والقرن الإفريقي، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، ٢١ أكتوبر ٢٠٠٩م.

رؤية ختامية

آليات ووسائل مجابهة النفوذ الإيراني في إفريقيا

لا شك أن التحديات المطروحة في ظل النظام الإمبريالي الجديد هي جد خطيرة، كما أن الهجمة الصهيونية الراهنة، وتزايد النفوذ الإيراني على جوارنا الإفريقي تعد أشد خطرًا، ومن ثم لا بد أن تكون الاستجابة على المستوى نفسه من الجدية، والفورية، وفق تصور شامل، ورؤية استراتيجية، تتبنى صورة إيجابية للتضامن العربي الإفريقي، تتجاوز الأنماط، والقوالب الجامدة، والسلبية، التي روجتها أطراف خارجية مناوئة للطرفين، بغية تدارك حالة إحباط الدول الإفريقية من عدم فاعلية حركة التعاون العربي الإفريقي، بعد النتائج الهزيلة التي أفرزتها القمة الأفرو عربية، عام ١٩٧٧م، وما عبر عنه الأفارقة من استياء من الصراعات العربية - العربية، خاصة بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد، ومحاولة نقلها إلى منظمة الوحدة الإفريقية وقتئذ.

ونتشاطر في الرأي مع كثير من الخبراء، حول أن تحديات العولمة الراهنة، وما تفرضه من مخاطر على كل من الشعبين العربي والإفريقي، تقضي بأهمية عودة التلاحم، والتضامن بين الجانبين، وهو ما ينبغي أن ينعكس على أجندة كافة تنظيمات العمل الجماعي المشترك لدى الفريقين، ولاسيما الاتحاد الإفريقي، وجامعة الدول العربية. كما لا بد أن يدعم ذلك، الموقف السياسي، الشروع في تأسيس حوار استراتيجي جديد بين العرب والأفارقة، تُطرَح من خلاله كافة القضايا المشتركة، بهدف الوصول إلى رؤية واحدة لمواجهة تلك القضايا.

ويمكن في هذا الخصوص تدارس النقاط والتوصيات التالية:

١- عدم اختزال العلاقات مع دول القارة في مجال واحد من المقايضات السياسية، والمقابل التجاري؛ إذ ينبغي إقامة شراكة حقيقية، في إطار منظومة دول الجنوب، ويمكن أن تتحقق هذه الشراكة عبر مناهج، ومسارات متكاملة: ثنائي، ودون الإقليمي، والجماعي، والمؤسسي. ودلالة ذلك أهمية الاتفاق على أسس جديدة للتعاون بين العالمين العربي والإفريقي، بما يحقق المنفعة المتبادلة لكل طرف، وينبغي أن لا يتم اختزال العلاقات في مسألة الدعم المالي فحسب، بل تجاوزه ليشمل كافة المجالات.

٢- لا يتوجب إغفال التركيز على المدخل غير الحكومي، أي مؤسسات المجتمع الأهلي، التي تستطيع أن تستفيد من الموروثات الحضارية والثقافية. فثمة مكون اجتماعي عربي وإسلامي في دول المنطقة، لا يمكن إنكاره، وزيادة فاعلية الجاليات العربية والإسلامية.

٣- التوكيد على مدخل، ووسائل القوة الناعمة لبعض الدول العربية، مثل مصر والجزائر، والسعودية، وليبيا، وحتى بعض الدول العربية الصاعدة، مثل قطر، وذلك من أجل كسب عقول وقلوب الأفارقة، بما يعني ذلك احتواء النفوذين الإسرائيلي، والإيراني في إفريقيا، من خلال نفس الأدوات، والآليات، ولا مندوحة من الاستفادة من تراكم الخبرات الإيرانية والصهيونية في هذا المجال، والبناء عليها.[١]

٤- ضرورة زيادة الوجود العربي والإسلامي في إفريقيا، وعدم ترك الساحة فارغة أمام الوجود الصهيوني والإيراني، على حد سواء. وعلى خلفية أن الوجود الإيراني في إفريقيا يقابله غياب مصري وعربي وإسلامي، كانت نتيجته – ودون إغفال الدور الإسرائيلي – الأزمة التي تعيشها مصر

(١) د. حمدي عبد الرحمن، إسرائيل وقوتها الناعمة في إفريقيا، مرجع سابق.

مــع دول حوض النيــل.[1] وضرورة منع إيران من توســيع مناطق نفوذها ومصالحهــا، خاصة في منطقة القرن الإفريقي؛ لما لذلك من أثر ســلبي على مصالح الــدول العربية القريبة من منطقة القــرن الإفريقي، وعلى رأسها مصر - حيث إن إفريقيا هي عمق استراتيجي لمصر يمتلئ بالمصالح الوطنية المصرية - والســعودية واليمن من ناحية، ودول الخليج من ناحية أخرى.

٥- ضرورة استحداث وإنشاء وزارة خاصة للشئون الإفريقية في كل بلد عربي، تتبع مباشــرة لرئيس الدولة، يتم منحها صلاحيات واسعة، بهدف استعادة الدور العربي، خاصة المصري، بين الدول الإفريقية بشــكل عام، وبالنسبة للخصوصية المصرية، وسط دول حوض النيل، بعد أن تراجع الدور العربي، والمصري بصفة خاصة، في إفريقيا إلى الحد الذي جعل الأشقاء الأفارقة، خاصة في حوض النيل، ينقلبون على اتفاق تاريخي، هو بكل المعاني، مسألة حياة أو موت للمصريين كافة. أو على أدنى تقدير تعميم منصب نائب وزير الخارجية للشــئون الإفريقية في الدول العربية والإسلامية، التي يتعذر إنشاء وزارة خاصة للشئون الإفريقية.

وفي كل الحالات، يتوجب أن يتشــكل منهم لجنة عليا تقوم بمهام وضع الرؤية، والاســتراتيجية العامة، وكذلك السياســات ذات العلاقة، بخصوص العلاقات المشــتركة مع إفريقيا، وسبل وآليات، وأدوات، تفعيلها، وترقيتها، بما يزيد من حدة الوجود العربي والإســلامي. كما يمكن لها أن تســتعين بمن تشاء، من الخبراء، والباحثين، وأهل الاختصاص، لتشــكيل خلية عمل دائمة في إدارة الأزمات، ووضع الســيناريوهات المســتقبلية، لتجاوز حالة الارتباك، وردات الفعل، لدى تفجر أي أزمة.

٦- التوسع في إقامة السفارات العربية والإسلامية في البلدان الإفريقية

(١) عادل السنهوري: إيران في إفريقيا.. ومصر فين؟ اليوم السابع، ٢٩/ ٤/ ٢٠١٠م.

الحيوية، والتي يغيب فيها الوجود الدبلوماسي العربي والإسلامي، لما يمكن أن تلعبه السفارات من دور مهم في تعزيز العلاقات السياسية، والثقافية، مع البلدان الشقيقة في القارة، وإكساب هذه السفارات المزيد من الحيوية والفاعلية، بما يمكنها من وضع توصيات مناسبة لصانع القرار لجهة تنمية وترقية العلاقات مع البلدان الإفريقية.

٧- إنشاء جامعة عربية - إفريقية، شاملة التخصصات، سواء في عاصمة عربية، أو إفريقية، أو تطوير ما هو موجود، تُخَصَّص للطلاب العرب والأفارقة، معنية بالشئون الإفريقية، تمنح الدرجة الجامعية، وما بعدها من ماجستير ودكتوراه، ولتعميق التقارب والصلات، ولخلق «لوبي عربي وإسلامي»، في البلدان الإفريقية، في المستقبل. وفي هذا الخصوص، يمكن، عطفًا على ما تقدم، تطوير أداء معهد البحوث والدراسات الإفريقية، بالقاهرة، واستحداث أقسام للدراسات الإفريقية بكافة الكليات العربية، في الفروع المختلفة.

٨- زيادة حجم الاستثمارات العربية المباشرة في الدول الإفريقية، وتوظيف جزء مهم من الصناديق السيادية العربية بهذا الشأن، بدلاً من استثمارها في الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وتشكيل صندوق عربي وإسلامي يتولى تحديد المشروعات الأكثر أهمية للمصلحة المتبادلة، وكيفية التنسيق في هذه المشروعات بحيث لا تضر في المدى المتوسط، والبعيد بمصالح دول عربية معينة، أو تمس بصورة مباشرة بالأمن القومي لها. ويمكن بهذا الخصوص، تدارس أهمية إنشاء شركة عربية - إسلامية كبرى مشتركة للتنمية والتعمير، في البلدان الإفريقية، تُعنَى بإقامة المشروعات التنموية المهمة في البلدان الإفريقية التي تحتاج إليها. ويقترح الباحث بهذا الخصوص: تطوير وزيادة فاعلية شركة المقاولون العرب؛ لما لها من سمعة طيبة في كثير من البلدان الإفريقية.

٩- توظيف الخبرات العربية والإسلامية المتوافرة في عديد من البلدان لصالح

الاســـتفادة منها في المشروعات التنموية الإفريقية، والتي يمكن أن يلمسها المواطـــن الإفريقي العادي، نتيجة ما يعـــود عليه من مصلحة ونفع. ويمكن في ذلك إقامة مشروعات عربية – إفريقية، أو مشروعات قُطْرِية عربية – إفريقية، حســـب ما تفرضه الخطة المشتركة التي يتوجب أن تنبثق من واقع الحاجة الفعلية لتلك الدول، أو تسد فراغًا في احتياجاتها التنموية.(١)

١٠ – التوســـع في فتح مراكز النشـــاطات الثقافية والدينية، وإقامة صناديق خيرية لمساعدة الفقراء الذي يرغمهم الفقر على التحول المذهبي، خاصة في جزر القمر وموريتانيا. وفي الســـياق الأشـــمل، تدعيم دور مؤسســـة الأزهر في نشـــر الإســـلام في إفريقيا، وزيادة مناعة المسلمين السنة ضد كافة محاولات الاختراق التي يتعرضون لها.

ويمكن في هذا الصدد زيادة عدد المبعوثين الأفارقة للدراسة في جامعة الأزهر. وكذلك زيادة عدد الدارسين الأفارقة في المراكز والمعاهد التدريبية، في التخصصات المختلفة في الدول العربية، وزيادة فاعلية الحضور الإســـلامي الســـني عبر التوسع في عدد الوعاظ والدعـــاة والأئمة، وزيادة المســـاجد ودور العبادة في كافة الدول الإفريقية، وتحويل ما يوجد من مســـاجد إلى منارات للدعوة، وتوسيع مجالات نشاطها ليشمل الأعمال الخيرية عبر تزويدها بأقسام طبية وقوافل علاجية تتولى رعاية الأفارقة، وزيادة بعثات الحج والعمرة المجانية، أو بتكلفة مخفضة، لمعادلة الدور الإيراني.

(١) تكفي الإشارة إلى التجربة الرائدة لشركة النصر للتصدير والاستيراد والتي تأسست عام ١٩٥٨م، كشركة قطاع خاص صغيرة برأسمال، وقتئذ، ٢٥ ألف جنيه مصري، لكنها بعد ست سنوات فقط، من هذا التاريخ، أصبح لها ٢٥ فرعًا في إفريقيا وأوروبا والبلاد العربية. وتوسعت في إفريقيا، منذ بداية الستينيات لتمارس نشاطها في ٢٥ دولة إفريقيا أخرى، وحققت ما عجز عنه أضخم تمثيل دبلوماسي لمصر في القارة. عصمت سليم، شركة النصر للتصدير والاستيراد ذراع مصر الطويلة في قارة إفريقيا، موقع إيلاف، ٩/ ٧ / ٢٠١٠م.

محتويات الدراسة

مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر
٦٨ شارع العباسية - القاهرة ت: ٢٤٨٢٧٨٥١